الرقم الدولي المعياري للمؤتمر (معتمد ومصنف دوليًا) ISBN 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

المؤتمر الدولي الحادي عشر للغة العربية

22 - 24 أكتوبر 2025م الموافق 30 ربيع الآخر - 2 جمادى الأولى 1447هـ

دبي - الإمارات العربية المتحدة

الهيئات العربية والدولية أعضاء المجلس الدولي للغة العربية

الأثر الأسلوبي لظاهرة التقديم والتأخير.

أ د لطيفة عبد الرّسول عبد عليّ الضّايف
كليّة الآداب / الجامعة المستنصريّة

أولاً : التقديم والتأخير في اللغة و الاصطلاح:

عند البحث عن مادة (قَدَمَ وأخَرَ) في المعجمات العربية ، نجد أنَّ لها معاني متعددة ، من هذه المعاني ما ذُكر في معجم العين قوله : ((القُدْمَة والقُدَمُ السابقةُ في الأمر كقوله تعالى: ﴿**لَهُمْ قَدَمُ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ**﴾ سورة يونس ، الآية : 2 أي : سبق لهم عند الله خير ، وللكافرين قدم شر ، والقَدِمُ : مصدر القديم من كل شيء ، وتقول : قَدُمَ يَقْدُمُ ، وقَدَمَ فلان قومه ، أي: يكون أمامهم ، والقُدُم المضي أمام ، وتقول : يمضي قُدُماً ولا ينثني ، ورجلٌ قُدُم مقتحم للأشياء ، يتقدم الناس ، ويمضي في الحرب قُدُماً ، ولم يأتِ في كلامهم مُقدَمٌ ومؤخَرٌ بالتخفيف إلا مُقدِم العين ومُؤخِرُها ، وسائر الأشياء بالتشديد))[1] .

وذكر ابن منظور(ت711هـ) ((القَدَمُ والقُدْمَةُ)) : السابقة في الأمر، وتقدم كقدم ، وقدم واستقدم : تقدم ومن أسماء الله تعالى، المقدّم وهو الذي يقدم الأشياء، ويضعها في مواضعها، فمن استحق التقدم قدمه والقديم على الإطلاق : الله عز وجل[2](3). ويقال :((مضى قُدُماً وتأخَّر أُخُراً ، وجاء في أخريات الناس ، وأخرته فتأخر ، وأستأخر كتأخر)) [3](4). ومنه قوله تعالى:**((ولقد علمنا المستقدمين منكم ولقد علمنا المستأخرين))[** الحجر : 24.**]**.فالآخر خلاف الأول، والآخر نقيض المتقدم ، ويقال : لا مرحباً بالآخر أي بالأبعد [4](5).

وبناءً على ما تقدّم تبين أن لمفهوم التقديم والتأخير في اللغة دلالتين متضادتين، إذ يعنى الأول بوضع الشيء أمام غيره وقد كان خلفه، ويعنى الثاني بوضع الشيء خلف غيره وقد كان أمامه؛ لأنّ ((كل واحد من التقديم والتأخير يستلزم الآخر))[5] وبالمعنى نفسه انتقل هذا المفهوم من الوضع اللغوي إلى الدلالة الاصطلاحية.

---

[01] - العين : 5/122 ، 123 ،(قدم).

[2](3) - ينظر: لسان العرب: 12/465-467(قدم).

[3](4) أساس البلاغة: 6، (اخر).

[4](5) - ينظر : لسان العرب: 4/12 (أخر).

[5]) – شرح الرضي: 4/232.

أمّا في الاصطلاح : فلم أجد في المصادر القديمة مَنْ بيّن مفهوم التقديم والتأخير اصطلاحاً، بل كانت هناك إشارات للتقديم تضمنتها مباحثهم التطبيقية لهذا الأسلوب، ويعدّ **الخليل بن أحمد الفراهيديّ**(ت175هـ) أول من أشار إلى التقديم والتأخير ، ويظهر ذلك في دراسته للتراكيب في التقديم والتأخير قال سيبويه(ت180هـ) في باب الابتداء:((وزعم الخليل "رحمه الله" أنه يَستقبح أن يقول قائمٌ زيدٌ ، وذلك إذا لم تجعل قائما مقدَّما مبنيًّا على المبتدأ، كما تؤخِّر وتقدِّم فتقول: ضرب زيدا عمرو، و(عمرو) على (ضرب) مرتفع ، وكـان الحدّ أن يكون مقدما ويكون (زيد) مؤخرا ، وكذلك هذا ، الحد منه أن يكون الابتداء فيه مقدما، وهذا عربيٌّ جيدٌ، وذلك قولك : تميميٌّ أنا ، ومشنوءٌ من يشنؤك ، ورجل عبد الله))[6]،

ويحدّثنا **سيبويه** في صدر كتابه عن التقديم والتأخير بكلام يعدّ فيه صاحب الريادة ، فنحن نلحظ أن العلماء قبله ـ ومنهم الخليل ـ كانوا يعرفون التقديم والتأخير، ولكنهم لم يقفوا على أسراره البلاغية . أما **سيبويه** فإنّه حين يعالج هذه التقنية بلفت النظر إلى سرّ بلاغي مهم تلقّفه علماء النحو ومعاني النحو فناقشوه مؤيدين ومعارضين فأثرى بهذه الالتفاتة الذكية كثيرا من المباحث البلاغية فيقول في باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول:((فإن قدّمت المفعول وأخرت الفاعل كقولك :(ضرب زيدا عبدُ الله) وكان حدّ اللفظ فيه أن يكون الفاعل مقدّما وهو عربي جيد كثير كأنهم إنما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى ، وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم))[7].

فمن شأن المفعول أن يتأخر عن الفاعل ، ولكنه إذا تقدّم فذلك لعلة قصد إليها المتكلم وهي العناية والاهتمام ، فإن تقديم المفعول على الفعل يأتي لهذا الغرض البلاغيّ نفسه ،ويبدو أن سيبويه عندما أشار إلى الانزياح الحاصل بين عنصري الفاعل والمفعول بتقديم الفاعل على المفعول فمثلا بنحو: ((ضرب عبد الله زيدا)) أراد تمييز إجراء عملية الانزياح على الهيكل التركيبي بقوله : ((فان قدّمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول ...))[8] قاصدا باللفظ الوظيفة الإعرابية التي يشغلها كل من عنصري الفاعل والمفعول بالرغم من التحويل. وسار العلماء بعدهما على هذا المنهج وهو إيراد مواضع التقديم والتأخير مع تجاهل واضح لبيان مفهوم المصطلح ، على الرغم مما حفلت به كتب التراث النحويّ من عناية فائقة لهذا الأسلوب في الجانب التطبيقي[9].

أما علماء معاني النحو فقد أدركوا ــ ولا سيما عند عبد القاهر الجرجانيّ (ت471أو474ه) ــ تلك الوظيفة التي يؤديها التقديم والتأخير في الكلام بقوله: ((هو باب كثير الفوائد ، جم

---

[6](1) ـ الكتاب : 2/127.

[7]()- المصدر نفسه: 1/34.

[8]() ـ المصدر نفسه: 1/34.

[9]() معاني القرآن(للفراء):1/238، ومعاني القران، للأخفش ،تحقيق د. عبد الأمير الورد:1/249، والمقتضب :4/109، والخصائص:2/382

المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعه، ويفضي بك إلى لطيفه، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولَطُف عندك، أن قُدّم فيه شيء وحُوّل اللفظ عن مكان إلى مكان))[10] **فالجرجانيّ** يرى أنّ التقديم: هو تحويل اللفظ من مكانهِ إلى مكانٍ آخر ، لقد تحدّث علماء معاني النحو الذين جاؤوا بعد الجرجاني عن التقديم وأغراضهُ من دون الانتباه إلى التعريف بالموضوع قبل ذلك[11] .ولا شك في أن العرب كانت تفضل ذلك دلالة على ملكتهم في صوغ الكلام، وحاجتهم إلى إصابة المعنى، وتحقيق الغرض، حتى أتى هذا المبحث في كلامهم ((وله في القلوب أحسن موقع وأعذب مذاق))[12](4).

ومن مجموع أقوال العلماء القدامى استطاع المحدثون وضع مفهوم مناسب وملائم لأسلوب التقديم الذي نحن بصدده فالدكتور إبراهيم أنيس يتطرق إلى التقديم والتأخير بعد مقارنة بنظام الجملة بين العربية واللغات الأخرى ويخلص إلى أنه:((لا شك أن تحديد موضع المسند إليه في جملة من الجمل يترتب عليه أن يتحدد أيضا موضع المسند؛ فتقدّم أحدهما يستلزم تأخر الثاني والعكس بالعكس))[13].

أما الدكتور **تمّام حسان** فقد تحدّث عن التقديم والتأخير بوصفه مصطلحا له أركانه وحدوده في إطار حديثه عن الرتبة المحفوظة وغير المحفوظة ،وبيان اعتناء علماء البلاغة بالقسم الثاني منها وهي غير المحفوظة بلحاظ أنها محور الدراسة البلاغية لأسلوب التقديم والتأخير[14].

أما المشتغلون بعلم الأسلوب من المحدثين فقد تطرقوا إلى الأثر الأسلوبي لهذه الظاهرة ومنهم **د. سعد مصلوح** الذي يرى أن التقديم والتأخير جزء من المتغيرات الأسلوبية التركيبية، وهي مجموعة السمات اللغوية التي يعمل فيها المنشئ بالاختيار والاستبعاد، وبالتكثيف أو الخلخلة، وباتباع طرائق مختلفة في التوزيع؛ ليشكل بها النص، وحينئذٍ تصبح المتغيرات الأسلوبية خصائصَ مميزة[15]؛وعرّف د. **عز الدين علي السيّد** التقديم بأنه:((تقديم جزء من

---

[10](2) دلائل الإعجاز: 106.

[11](3) ينظر مفتاح العلوم :291و293و321 ، والإيضاح في علوم البلاغة للقزويني: 55،و87.

[12](4) البرهان في علوم القرآن،: 3/233.

[13](5) من أسرار اللغة:259.

[14]) - ينظر: البيان في روائع القرآن:1/67، واللغة العربية معناها ومبناها:207.

[15]) - ينظر: الأسلوب دراسة لغوية إحصائية:23 ــ 24.

الكلام بمقتضى البلاغة حقه أن يتأخر في الترتيب بمقتضى الأصل العام في القواعد))[16].وهو عند **د. أحمد مطلوب** ((تغيير لبنية التراكيب الأساسية أو هو عدول عن الأصل يكسبها حرية ورقة ولكن هذه الحرية غير مطلقة))[17].

ثانيا: التقديم والتأخير بين الوجوب والجواز النحوي.

لا شك أن المعيار المؤسّس للوجوب والجواز في ظاهرة التقديم والتأخير يعتمد على أمن اللبس من عدمه، وأمن اللبس يعتمد بدوره على قرينة الرتبة النحوية ؛لأنّ((دراسة التقديم والـتأخير في البلاغة دراسة لأسلوب التركيب لا التركيب نفسه، أي أنّه دراسة تتم في نطاقين أحدهما :مجال حرية الرتبة حرية مطلقة والآخر : مجال الرتبة غير المحفوظة ؛لأنّ هذه الرتبة المحفوظة لو اختلت لاختل التركيب باختلالها ومن هنا تكون الرتبة قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها[18] ؛ فهي التي تحدد معنى التركيب في السلسلة الكلامية.

لا شك أن العلاقة وثيقة بين علمي النحو والمعاني، فكلاهما يتناول الجملة، إلا أن الأول تحليلي يبدأ بالجملة للوصول إلى المعنى ، والأخر تركيبي يبدأ بالجملة ويتخطاها إلى علاقاتها بالجمل الأخر في السياق العام[19] والرتبة مفهوم يتصل بترتيب المعاني النحوية ، وهي تفترض أنّ لهذه المعاني ترتيبا ينتظمها ، وهذا الترتيب تراعى فيه أحكام عقلية تتعلق بهذه المعاني فتحتّم الرتبة مثلا تقديم الفاعل على المفعول؛ وهو ترتيب يلازم فيه اللفظ أو المعنى الجزئي مكانه المحدد في السلسة الكلامية، والذي يحدد له مكانه في هذه السلسلة هو حكم عقلي يحكم بتقدّم الفاعل على المفعول ، وهذا الحكم هو أنّه لا مفعول بلا فاعل

؛ لأنّ العقل يحكم بوجود الفاعل أولا ليفعل فعله بالمفعول، وهذا التحديد العقلي هو الذي اقتضى هذا الترتيب في السلسلة الكلامية[20].

ولأنّ اللغة العربية معربة نجد أن حرية انقطاع السلسلة الكلامية وتغيير الرتبة فيها أكبر من اللغات التي تعتمد على نظم الكلام كاللغة الإنكليزية ؛لافتقارها لعلامات الإعراب، لهذ فهي تهتم بالرتبة اهتماما كبيرا ،وتلتزم تراكيبها مواقع معينة ورتبة ثابتة ؛ لأنّ أي تغيير في رتبة

---

[16](3) ـ الحديث النبوي من الوجهة البلاغية:134 .

[17](4) ـ بحوث بلاغية ، د. أحمد مطلوب: 41 .

[18]) ـ اللغة العربية معناها ومبناها:207.

[19]() ـ ينظر : الأصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، د.تمام حسان :346 .

[20]) ـ ينظر: دلالة الإعراب لدى النحاة القدامى:44.

الألفاظ داخل السلسلة الكلامية فيها يؤدي إلى ضياع المعنى، وحرية تغيير الرتبة في العربية مقيّدة بأمن اللبس ؛لذلك قسّم النحاة الرتبة في العربية على نوعين هما:

1. الرتبة الثابتة: وتعني الالتزام بالمواقع الأصلية للكلمات داخل الجملة وعدم جواز تغيير هذه المواقع؛ لأسباب نحوية معنوية ؛ ولأنّ هذا التغيير يؤدي إلى خلل في العلاقات النحوية التي تربط هذه الكلمات ببعضها ضمن السلسلة الكلامية، فضلا عن فساد المعنى وقد حصرها ابن السراج (ت 316هـ) بثلاثة عشر نوعا [21] .
2. الرتبة المنتقلة غير الثابتة[22].وهي الرتبة التي تمنح الكلمة داخل الجملة ،والجملة في النص حرية الحركة فقد تتأخر وحكمها التقديم أو تتقدم وحكمها التأخير لدواع أسلوبية إبداعية ضمن ضوابط نحوية متفق عليها، وعندما نقول منتقلة لا يعني ذلك اختفاء الرتبة ،ولا يعني أنه قد لا يعرض لها ما يدعو إلى وجوب ثباتها ،والدليل أن رتبة المبتدأ والخبر قد تكون منتقلة ولكن رتبة المبتدأ تكون دائما مقدمة على رتبة الخبر.

ويذكر الدكتور **تمّام حسان** عن قرينة الرتبة في التركيب القرآني بأنها : ((قرينة نحوية ووسيلة أسلوبية؛ أي أنها في النحو قرينة على المعنى، وفي الأسلوب مؤشر أسلوبي، ووسيلة إبداع، وتقليب عبارة، واستجلاب معنى أدبي))[23].

ثالثا: التقديم والتأخير و انقطاع السلسة الكلامية.

السلسلة الكلامية هي: ((منظومة من كلمات متتالية في موقف كلامي معين، وتسبقها في العادة فترة سكون وتتلوها فترة سكون))[24]؛ وهذا التعريف يحدد مكوّن السلسلة بالكلمات على حين ذهب **دكتور حسام النعيمي** إلى تسميتها بالسلسلة المنطوقة ،وأنّ أصغر مكوّن لها هي المقاطع الصوتية ويسميها الوحدات الدلالية الصغرى المكوّنة من صائت وصامت تترابط مع مقاطع أخرى مكوّنة وحدات لغوية أكبر في السلسلة المنطوقة وهي الكلمات المترابطة ترابطا موضوعيا بحيث إذا رفعنا كلمة واحدة اختلت السلسلة المنطوقة[25].والملاحظ على تعريف

---

[21]) - ينظر: الأصول في النحو:2/ 225.

[22]) - ينظر :الرتبة النحوية في الجملة العربية المعاصرة(د. إبراهيم صالح الخلفات): 16ــ22 ويسميها د.تمام حسان بـ(المحفوظة وغير المحفوظة)؛ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها:207.

[23]) – البيان في روائع القرآن:1/67.

[24])5 - معجم علم الاصوات(د. محمد علي الخولي):79

[25]) - ينظر: أبحاث في أصوات العربية:61 ـــ 62.

الدكتور النعيمي أنّه حدد السلسلة بالمنطوق انطلاقا من دراسته الصوتية في حين أنّ السلسلة الكلامية تمثل المكتوب والمنطوق كما يوحي المصطلح.

وبالرجوع إلى كتب التراث اللغوي نجد أنّ علماءنا القدامى اقتربوا من هذا التعريف **فابن جني** يجعل السلسة الكلامية متكونة من مجموعة جمل لا جملة واحدة فـ((الكلام هو الجمل المستقلّة بأنفسها الغانية عن غيرها))[26]. ونرى مفهوم السلسلة الكلامية بأوضح مفاهيمه عند **عبد القاهر الجرجانيّ** الذي كان منهجه يقوم على العناية بنظام الكلمات ،فالنظم عنده هو السلسلة الكلامية بمفهومها البنيويّ المعاصر، فلا تستقيم السلسلة الكلامية إلا بمراعاة النحو، فيقول :((واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخلُ بشيء منها))[27].

ومعنى هذا أنه على الناظم أن يتوخّى معاني النحو، لكن هذه المعاني تختلف على وفق الاختيار، وظاهرة الاختيار في النحو تقوم عليها نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني، فهو يعتمد على النحو، ولكن الكلام يختلف من ناظم إلى آخر بحسب اختياره لتقديم لفظ على آخر أو تأخيره ، فهو يتخير في نظمه للشعر أو النثر ما يلائم حاجاته البلاغية، من دون أن يخل بالمعنى الذي يخرج إليه النحو، فعبد القاهر الجرجاني بذلك يبرز مستوى الإبداع الذي يتجلى في النظم بآفاق رحبة غير محدودة يظهر عبرها التمايز بين إبداع وآخر، فلم يعدّ النحو عنده علم الإعراب والبناء ، بل أصبح دالاً على العلاقات النحوية بين مفردة ومفردة، وبين جملة وجملة ، والمعنى الذي يفرزه السياق عبر استخدام أو آخر.

وهو ما يجعلنا نقف أمام تحديد مفهوم الجملة عند المحدثين فقريب منه تعريف **الدكتور المخزوميّ** للجملة فهي((الصورة اللفظية للفكرة))[28]؛ في حين أكد الدكتور **كمال بشر** بأن الجملة جزء من الكلام المترابط ،وتتحدد بسكتتين[29] ؛ وذهب الدكتور **مصطفى حميدة** إلى أنّ استقلالية الجملة في السلسلة الكلامية أمر نسبي تحكمه علاقات الارتباط والربط والانفصال في السياق داخل النص[30].

والخلاصة أن السلسلة الكلامية : هي مجموعة من الكلمات المتآلفة في الجمل المرتبطة موضوعيا داخل النص، وتؤدي دورا إبلاغيا تواصليا بين المنشئ والمتلقي.

---

[26]) الخصائص:1/19

[27]() دلائل الإعجاز :81.

[28] () في النحو العربي قواعد وتطبيق:82.

[29]) ينظر: دراسات في علم اللغة العام(الاصوات): 2/251.

[30]) ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية :148،و204.

أما انقطاع السلسة الكلامية فهو ((لحن تركيبي ــ سانتاكسي مميّز ،مغاير لأنواع اللحن الأخرى يقع في الكلام نتيجة احتكام المنشئ إلى عقله في الحكم على سويّة الكلام، بدل احتكامه إلى حِسّه اللغوي الذي إليه دون سواه يكون الاحتكام في سويّة الكلام المندرج في مستوى التركيب الجملي))[31].

وتأسيسا على ما تقدّم لا ينبغي النظر إلى مصطلح انقطاع السلسلة الكلامية بأنّه ظاهرة سلبية في توجيه النص ، بل هي سمة إبداعية لا ينبغي النظر إليها من زاوية القواعد النحوية بل من جانب الحسّ اللغوي. وطبقا لهذا الفهم فلا شك إذن في أن للتقديم والتأخير أثرا فاعلا في سبك السلسلة الكلامية على المستوى المعنوي ، ويقطعها على مستوى الأصل المعياري الذي اعتاده الدارس للقواعد النحوية.

واتخذت الدراسات الأسلوبية الحديثة مفهوم الانزياح أداة إجرائية مهمة لفكّ رموز النص، وقد وضع له الأسلوبيون مصطلحات بديلة منها العدول والتجاوز، ويظهر في مباحث الحذف والإيجاز والتقديم والتأخير، ويلتقي هذا مع توجهات القدماء في التعامل مع هذه الأدوات الإجرائية التي تفكّ غريب النص، وتكشف عن تلك الطاقات الإيحائية للغة، وعن قدراتها التعبيرية[32](2).

وقد أسس الأسلوبيون لهذه الفرضية انطلاقاً من نظرتهم إلى اللغة في مستويين عادي وإبداعي ((والمستوى العادي هو الذي يعتمد النحو التقعيدي في تشكيل عناصره، كما يعتمد اللغة في تنسيق هذه العناصر، وثمرة الترابط بين ما يقول به النحاة وما يقول به اللغويون ظهور مثالية اللغة في استخدامها المألوف، وهي مثالية افتراضية أكثر منها تطبيقية واقعية))[33](3).

ولأن التقديم والتأخير أسلوب جمالي؛ يتحقق على مستوى اللغة الإبداعية، ويتجاوز اللغة المعيارية ؛لإبراز مثالية اللغة العربية في صوغ المعاني النحوية؛ فسينطلق بحثنا من ضوابط اللغة المعيارية إن وجدت، ومن ثمّ الانتقال إلى الغرض الأسلوبي، الذي من أجله تم قطع السلسة الكلامية في بُعْدها المعياري إلى بُعْدٍ يُبحَثُ فيه عن غرض المتكلم من تقديم عنصر على آخر في السلسلة الكلامية.

---

[31]) قواعد فاتت النحاة :190 ـ 191.

[32](2) ـــ ينظر : الأسلوب والأسلوبية، د. عبد السلام المسدي : 164.

[33](3) ـــ البلاغة والأسلوبية : 198.

المبحث الأول : التقديم والتأخير في الإثبات.

آـ الابتداء بأحد المعرفتين.

المسند والمسند إليه ركنان أساسيان في الجملة العربية ولا يستقيم المعنى إلا بهما ،والمسند إليه هو المحكوم عليه ، أو المخبر عنه فلا يستقيم المعنى من دونه ، واقدم إشارة إليه في كتاب سيبويه إذ جاء إطلاقه لمصطلحي (المسند والمسند إليه) فقال:((هذا باب المسند والمسند إليه ؛وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلِّم منه بدّا. فمن ذلك الاسم والمبنيُّ عليه. وهو قولك: عبد الله أخوك ؛وهذا أخوك))[34].

ولا جدال في أن المركّب الاسمي عند النحاة مرتّبٌ على جعل المبتدأ أولاً في التركيب ثم الخبر[35]؛ذلك أن الخبر وصفٌ للمبتدأ وحقه التأخير كالوصف[36]؛ولكن عند استقراء اللغة من قبل النحاة الأوائل، وجدوا أن الجملة الاسمية يقع فيها التقديم والتأخير تبعاً لما يريده المتكلم. وتبعاً لهذا التركيب لا يجوز عند النحاة تقديم الخبر ؛إذ لو تقدّم الخبر لحصل لبس في أن يكون الأول (مبتدأ) وأنت تريد الخبر[37]، وذلك نحو:(زيدٌ أخوك)، إذ لو قدَّمت فقلت:(أخوك زيدٌ)، لكان المقدَّم مبتدأ وأنت تريد الخبر من غير دليلٍ يدلُّ عليه[38].

أمّا علماء المعاني فينأون بأنفسهم عن ضوابط اللغة المعيارية وينظرون إلى المعنى من وراء تقديم طرفي الإسناد؛ قال **عبد القاهر الجرجاني**:((وتقديم لا على نيّة التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء من حكم إلى حكم، وتجعل له باباً غير بابه، وإعراباً غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كلُّ واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له، فتقدِّم تارةً هذا على ذاك، وأُخرى ذاك على هذا. ومثاله ما تصنعه بزيد المنطلق، حيث تقول مرَّة:)زيدٌ المنطلق)، وأُخرى، (المنطلق زيد)، فأنت في هذا لم تقدِّم (المنطلق)على أن يكون متروكاً على

---

[34]() ـ الكتاب:1/23.

[35]() ـ ينظر : شرح المفصل:1/93.

[36]() ـ ينظر : شرح ابن عقيل:1/205.

[37]() ـ ينظر : شرح المفصل: 1/86.و شرح التسهيل:1/296.

[38]() ـ ينظر : شرح ابن عقيل:1/210، وهمع الهوامع:2/32.

حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبرَ مبتدأ كما كان، بل على أن تنقله عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأً...))[39].

وبيّن في مكان آخر أن في قولنا:(زيدٌ المنطلق)، والفرق بينه وبين قولنا:(المنطلق زيدٌ)؛ ((فالقول في ذلك أنك وإن كنت ترى في الظاهر أنهما سواء من حيث كان الغرض في الحالتين إثبات انطلاق قد سبق العلم به لزيد، فليس الأمر كذلك؛ بل بين الكلامين فصل ظاهر. وبيانه: أنك إذا قلت :(زيدٌ المنطلق)، فأنت في حديث انطلاق قد كان ، وعرف السامع كونه، إلا انه لم يعلم أمن زيد كان أم من عمرو؟؛ فإذا قلت:(زيدٌ المنطلق)، أزلت عنه الشك وجعلته يقطع بأنه كان من زيد، بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز. وليس كذلك إذا قدّمت (المنطلق) فقلت: (المنطلق زيدٌ)؛ بل يكون المعنى حينئذٍ على أنك رأيت إنسانا بالبعد منك ولم تُثْبِتْهُ، ولم تعلم أزيد هو أم عمرو، فقال لك صاحبك: (المنطلق زيدٌ)؛ أي هذا الشخص الذي تراه من بعيد هو زيد))[40].

وذهب **الزمخشري**(ت538ه) مذهب عبد القاهر نفسه في قوله تعالى:((**وَظَنُّوا أَنَّهُم مَانِعَتُهُم حُصُونُهُم**))[الحشر:2]؛فبعد تعيين المعرفتين الخبر المقدّم (مَانِعَتُهُم)، والمبتدأ المؤخر (حُصُونُهُم)؛ يفترض سؤالا ؛هو ما الفرق بين ترتيب الكلام في قوله تعالى السابق، وبين قولنا:(وظنوا أن حصونهم مانعتهم)، يجيب بأن هناك معنًى خرج له تغيير ترتيب الكلام فيقول:((في تقديم الخبر على المبتدأ دليل على فرط وثوقهم بحصانتها، ومنعها إيّاهم؛ وفي تصيير ضميرهم اسما لـ(إنّ) وإسناد الجملة إليه دليل على اعتقادهم في أنفسهم أنهم في عزة ومنعة؛ لا يبالي معها بأحد يتعرض لهم أو يطمع في معازتهم؛ وليس ذلك في قولك:(وظنوا أن حصونهم مانعتهم)))[41]

وهكذا يطبق **الزمخشريّ رأي الجرجانيّ** ؛ فكلاهما يبينان أن انقطاع النظم (السلسلة الكلامية) عن المستوى المعياري النحوي الذي ينظر للتركيب من زاوية أمن اللبس من عدمه؛ يخرج لأغراض أرادها المتكلم وليس الأمر اعتباطيا، فإذا فهم المعنى من التقديم فلا لبس في

---

[39]() ـ دلائل الإعجاز:106-107.

[40]) ـ المصدر نفسه:186.

[41])ـ الكشاف: 4/499.

التركيب؛ لأنّ المعنى المتولد من التقديم الذي وضّحه عبد القاهر الجرجاني وطبّقه الزمخشري يوضح المراد ويبعد اللبس الذي قال به النحاة.

وقد أوضح **الدكتور فاضل السامرائي** معاني أخرى يخرج إليها تقديم الخبر على المبتدأ وكلاهما معرفة؛ منها (قصر المبالغة) كما في قولنا:(زيد الشجاع)،و(سعيد الشاعر)،و(محمد الأديب)؛ فإذا قلنا:(الشجاع زيد)، و(الشاعر سعيد)،و(الأديب محمد)؛ فإننا قصدنا معنى (قصر المبالغة) ؛تريد أنه هو المختص بالمعنى من دون غيره؛ وإذا قصدت هذا المعنى فلا يجوز العطف عليه على جهة الإشراك؛ ومن معاني التقديم أن تورده على وجه اتضح أمره وعرف؛ كما في:(سعيدٌ الجواد)، فتقول:(الجواد سعيد)، لا على وجه القصر وإنّما على وجه أن هذا شائع معروف؛ ومنها أن تورده على وجه ثبت عند المخاطب علمه ؛فتقول:(الشاعر هو) ؛ فهذا على معنى: هل عرفت الشاعر وخبرت حقيقته؟ فهذا هو[42].

ب ـ المسند إليه (معرفة) والمسند (جملة فعلية) .

جوّز البصريون في هذا التركيب تقديم الخبر مفرداً كان أم جملةً، لوروده سماعاً بكثرة في كلام العرب ؛ في حين أوجب الكوفيون في هذا التركيب تقديم المبتدأ وتأخير الجملة الفعلية ؛لأنّ في الجملة الفعلية ضميراً مستتراً أو ظاهراً يعود على المبتدأ، فلو قدّمنا الجملة الفعلية لأصبح الضمير عائداً على لفظٍ متأخِّر لفظاً ورتبةً، وهذا لا يجوز في عرفهم[43]، فضلاً عن اشتباه المبتدأ باسم الفاعل بعد تقديم الجملة الفعلية، قال الرضي:((أو كان الخبر فعلا، أي فعلا مسنداً إلى ضمير المبتدأ، نحو: زيدٌ قام، فإنّه لو قدَّمّ أشتبه المبتدأ بالفاعل))[44].

وعلى مستوى المعنى النحوي يرى **الدكتور فاضل السامرائيّ** أنَّ هناك معاني يخرج إليها التركيب في تقديم المبتدأ وتأخير الخبر إذا كان خبره جملة فعلية، وليس الأمر اعتباطياً ؛ ومن هذه المعاني التخصيص والحصر ؛فإذا قلت:(أعانني سعيدٌ)، كان إخباراً ابتدائياً، والمخاطب خالي الذهن، وإذا قلت:(سعيدٌ أعانني)، فقد خصصت سعيداً بالإعانة وقصرتها عليه؛ أو تحقيق الأمر وإزالة الشك من ذهن السامع، وذلك في تحقيق الوعد والضمان، كقولك للرجل :(أنا

---

[42]) ـ ينظر: معاني النحو:1/195 ــ 161.

[43]() ـ ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف:1/65، وكشف المشكل:1/316.

[44]() ـ شرح الرضي :1/258، وينظر: همع الهوامع:2/33.

أعطيك)، و(أنا أكفيك)؛أو لتعجيل المسرَّة أو المساءة، نحو:(أبوك عاد)، و(السفّاح حضر)،أو لإظهار تعظيمه أو تحقيره ؛ كما في قوله تعالى: (**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**)[البقرة:15]،أو لغرابته؛ نحو:(المُقْعَد مشى)،و(الأخرس نطق)، أو لغير ذلك[45].

ولا يجوز تقديم الخبر الجملة الفعلية في هذا التركيب ؛ لِئلاّ يتحوَّل التركيب من باب الإسناد بين المبتدأ والخبر إلى باب الإسناد بين الفعل والفاعل ؛ فضلاً عن قطع ضوابط اللغة المعيارية لوجود غرض بلاغي خرج إليه التركيب، وهو الفائدة المتوخاة من ظاهرة التقديم والتأخير، وبما إنّ الخبر وصفٌ للمبتدأ فاتِّصاف المبتدأ بجملة فعلية فعلها مضارع فيه دلالة على تكرار حصول هذه الصفة للمبتدأ فضلاً عن استمرارية الحدث بشكل متجدِّد[46].

ج ـ التقديم والتأخير بين (كان) و(إنّ) ومعموليهما.

وسميت بالناسخة ؛لأنّها عوامل لفظية تنسخ حكم **المبتدأ** وليس **الابتداء**؛ أي أن علاقة الارتباط بالإسناد باقية، قال **سيبويه**:((ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك:(كان عبد الله منطلقاً)،و(ليت زيداً منطلقٌ)؛لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده))[47]، فسيبويه هنا أكد على بقاء الرابطة الإسنادية بين اسم (النواسخ) وخبرها؛ والتغيير الحاصل بعد دخول هذه الأفعال هي تحول التسمية من المسند إليه إلى اسم لها وتحول المسند إلى خبر لها في التحليل النحوي[48].

وبلحاظ بقاء علاقة الإسناد بعد دخول النواسخ فجميع الأحكام النحوية الخاصة بالتقديم والتأخير بين طرفي الإسناد تجري عليهما حتى بعد دخول النواسخ عليهما قال **المبرّد**(ت285هـ):((كان فعل متصرف يتقدّم مفعوله ويتأخر ،ويكون معرفة ونكرة، أيّ ذلك فعلت صَلُح، وذلك قولك: كان زيدٌ أخاك، وكان أخاك زيدٌ، وكذلك جميع بابها في المعرفة والنكرة))[49]؛وعليه ابن السراج بقوله:((اعلم أنّ ما جاز في المبتدأ وخبره من التقديم والتأخير فهو جائز في كان))[50].

---

[45]() ـ ينظر : معاني النحو:1/144-146.

[46]) ـ ينظر: البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن:213.

[47]() ـ الكتاب:1/23.

[48]() ـ ينظر: الوظائف الدلالية للجملة العربية:69، والتحويل في النحو العربي:147.

[49]) ـ المقتضب : 4/87.

[50]) ـ الأصول في النحو :1/86.

فنلاحظ أن الكلام عند النحاة يدور في تقديم اسم كان على خبرها، ولكن هل يجوز تقديم اسم كان عليها نفسها؟ وقد أجاب ابن يعيش(ت643هـ) على هذا السؤال بقوله:((لما كان المرفوع فيها كالفاعل ،والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل، لم يجز تقديم أسماء هذه الأفعال عليها))[51] ، والذي يجوز تقديمه وتأخيره من معمولي هذه الأفعال عليها هو الخبر؛ لأنه بحكم المفعول لها فلما كان تقديم المفعول على الفاعل جائز، جاز تقديم أخبار هذه الأفعال عليها وعلى أسمائها[52]؛ومنه قوله تعالى:((**أَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُوْنَ**))[البقرة:57]؛ وما سبق ذكره يمثل اللغة المعيارية التي قعّد النحاة ضوابط تحكم التقديم بين (كان ومعموليها).

أمّا إذا أردنا البحث عن المعنى النحوي الذي خرج إليه التقديم في (كان ومعموليها)، فيطالعنا **الدكتور فاضل السامرائيّ** بفكره المبدع ليلخّص لنا المعاني التي يخرج إليها التركيب بلحاظ التقديم بين (كان ومعموليها)؛ فيقول:

((الأصل في هذا الباب أن تأتي بالفعل الناقص فاسمه فخبره؛ فنقول مثلا:(كان محمد قائما) شأن الفعل والفاعل والمفعول به؛ فإذا جاء على غير هذا التأليف كان ذلك لسبب يقتضيه المقام؛ وذلك كأن تقول: (محمد كان قائما)، أو(كان قائما محمد)، أو(قائما كان محمد).

1. فأما قولنا:(كان محمد قائما)، فيكون إذا كان المخاطب خالي الذهن.
2. وأما قولنا:(محمد كان قائما)، فهو من باب تقديم المبتدأ على الخبر الفعلي للاختصاص والاهتمام، وذلك كأن يظن المخاطب أن زيدا كان قائما لا محمدا فتردّ عليه بقولك:(محمد كان قائما)؛ ...
3. وأما قولنا:(كان قائما محمد)؛ فهو من باب تقديم الخبر على الاسم للعناية به والاهتمام ،وذلك كأن يكون محمد مريضا لا يقوى على القيام لمدة ثم قام فتقدم الخبرَ على الاسم، وتقول:(كان قائما محمد)؛ لأن الخبر ههنا أولى بالاهتمام من الاسم... وهكذا تقدّم الخبر على الاسم إذا كان المخاطب به أعنى

---

[51]) ـ شرح المفصل : 7/113.
[52]) ـ المصدر نفسه : 7/113.

4. وأما تقديم الخبر على (كان) نحو قولنا:(قائما كان محمد) فهو من باب التخصيص وذلك إذا كان المخاطب يظن أن محمدا كان قاعدا لا قائما فتصحح له هذا الوهم وتقول إنه كان قائما لا قاعدا))[53].

أمّا تقديم معمول خبر (كان) ففيه تفصيل فيجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمول خبرها إن كان ظرفا أو جار ومجرور؛ نحو:(كان عندك، أو في المسجد، زيدٌ معتكفا)؛ فإن لم يكن أحدهما فجمهور البصريين يمنعون مطلقا، والكوفيون يجيزون مطلقا، وفصّل ابن السرّاج، والفارسي(ت377ه)، وابن عُصفور(ت669ه) ، فأجازوا إن تقدّم الخبر معه، نحو:(كان طعامك آكلا زيدٌ) ومنعوه إن تقدّم وحده، نحو:(كان طعامك زيدٌ آكلا)[54].

وذكر ابن مالك(ت672ه) جواز تقديم خبر(كان) الجملة فإذا ((كان للخبر المقدّم معمول مؤخّر امتنعت المسألة إن كان مرفوعا، مفردا أو مصحوبا بغيره؛ نحو:(قائما كان زيدٌ أبوه)، و(آكلا كان زيدٌ أبوه طعامك).

فإن كان المعمول منصوبا لا مرفوع معه، جازت المسألة على قبح، نحو:(آكلا كان زيدٌ طعامك).

فإن كان المعمول ظرفا أو شبهه حسُنت المسألة؛ نحو:(مقيما كان زيدٌ عندك، وراغبا كان عمرو فيك)))[55].

أمّا التقديم في (إنّ) وأخواتها فقد تقدّم في (كان وأخواتها) أن طرفي الإسناد مع هذه العوامل يتم التعامل معهما من جهة التقديم والتأخير كما يتعامل مع المبتدأ والخبر؛ ولكن مع (إن وأخواتها) لا يأخذ معموليها أحكام المبتدأ والخبر لأنها حروف غير متصرفة وهي فرع على الأفعال ،إلا في حالة ما إذا كان الخبر ظرفا أو جار ومجرور[56].

ويذكر ابن عقيل أنه ((يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر، إلا إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا، فإنه لا يلزم تأخيره، وتحت هذا قسمان:

---

[53]) ـ معاني النحو:1/255.
[54]) ينظر: كشف المشكل: مج1/334، وشرح ابن عقيل:1/251، وأوضح المسالك:1/174.
[55]) ـ شرح التسهيل:1/355.
[56]) - ينظر: شرح المفصّل:1/103.

أحدهما: أنه يجوز تقديمه وتأخيره وذلك نحو:(ليت فيها غير البذي) أو (ليت هنا غير البذي)، أي الوقح؛ فيجوز تقديم (فيها) و(هنا) على (غير) وتأخيرهما عنه.

والثاني[57]:أنه يجب تقديمه؛ نحو:(ليت في الدار صاحبَها) فلا يجوز تأخير (في الدار) لئلاّ يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة))[58].

ولكن ما الذي سوّغ تقديم خبر هذه الأحرف في حال كونها ظرفا أو جارا ومجرورا فقط؟ فأجاب ابن السراج (ت611 ه) بقوله:((لأنهم توسعوا في الظروف وخصوها بذلك ، وإنما حسن تقديم الظرف إذا كان خبرا؛ لأن الظرف ليس مما تعمل فيه (إن) ولكثرته في الاستعمال))[59]؛ في حين علّل المرادي في كون المتقدم من الظرف والجار والمجرور هما ليسا خبرها حقيقة وإنما معمولاه[60].

ومثلما لم يجز تقديم خبر (إن) إلا إذا كان ظرفا أو جرا ومجرورا؛ لم يجز تقديم معمول خبر (إن) إلا إذا كان ظرفا أو جرا ومجرورا ؛نحو:(إن عندك زيدا مقيم)و(إن فيك عمرا راغب)، ففي قولنا:(إن زيدا آكلٌ طعامك) لا يجوز أن نقول:(إن طعامك زيدا آكلٌ)[61].

أمّا إذا جاء الخبر جملة فعلية فلا يجوز قال المبرد:((وإنّما جاز ذلك لأن الظروف ليس مما تعمل فيه (إنّ) لوقوع غيرها فيه .وإن قال قائل فقل: إن يقوم زيدا ؛لأن (يقوم) ليس مما تعمل فيه (إنّ) فإنّ هذا محال من وجهين:

أحدهما : إنّ (إنّ) مشبهة بالفعل ،فلا يجوز أن تلي الفعل، كما لا يلي فعلٌ فعلا، وليس فيها ضمير فيكون بمنزلة :كاد يقوم زيد؛ لأنّ في كاد ضميرا حائلا بينها وبين الفعل.

والجهة الأخرى: أنّ (يقوم) في موضع قائم ، فلا يجوز أن يفصل بها بين (إن) واسمها ؛ كما لا يجوز أن يفصل بقائم))[62]؛ وهو تعليل دقيق وممتع.

د ــ تقديم الظرف على عامله :

---

[57]) - الصواب الآخر.
[58]) - شرح ابن عقيل:1/310.
[59]) - الأصول: 2/231.
[60]) - ينظر: توضيح المقاصد :1/335.
[61]) - ينظر: شرح ابن عقيل:1/310، وشرح الأشموني:1/426.
[62]) - المقتضب: 4/110

إن أغراض تقديم الظرف لا تكاد تختلف عن غيرها من أغراض التقديم وكلها تتعلق بالاختصاص والحصر، نحو قوله تعالى:((**إِنَّا إِلَيْنَا إِيَابَهمْ*ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ**)[الغاشية:25و26] ، فقد قدّم (**إِلَيْنَا**) على (**إِيَابَهمْ**) وقدم (**عَلَيْنَا**) على (**حِسَابَهُمْ**) وذلك لأن الموطن قصر وتخصيص[63]، قال الزمخشري ((فإن قلت: ما معنى تقديم الظرف؟ قلت: معناه التشديد في الوعيد، وإن إيابهم ليس إلا إلى الجبار المقتدر على الانتقام، وإن حسابهم ليس بواجب إلاّ عليه))[64].

ونحو قوله تعالى :((**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ*إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**))[القيامة : 22 ، 23] ، إنّ حقيقة المعنى المقصود من الآية الكريمة هو الاختصاص ، فالوجوه تتجه متطلعة إليه سبحانه دون سواه ، لأنه لا يسعها في ذلك اليوم أن تنظر لغيره ، وهذا ما أشار إليه ابن الأثير(ت606ه) إذ يرى أن تقديم الظرف ههنا للاختصاص إذ فسّر المعنى بقوله:((تنظر إلى ربّها دون غيره))[65]، وأشار مع غرض الاختصاص إلى غرضٍ لفظي بقوله إنما قُدِّم من اجل نظم الكلام[66].

ومنه قوله جل وعلا : ((**قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ آمَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا**))[الملك : 29] ، قال الدكتور فاضل السامرائي فقد أخّر (بهِ) عن (آمنا) فقال (آمنا بهِ) وقدّم (عليه) على (توكلنا) فقال: (وعليه توكلنا) لأنّ الموطن الأول ليس موطن قصر فالإيمان لا يقتصر على الإيمان بالله ، بل يكون بهِ وبملائكته وبكتبه ورسله واليوم الآخر وغير ذلك، ولذا لم يقدم (بهِ)، ولو قدمه لأفاد القصر ولكان المعنى لا يؤمنون إلا بهِ، وقدم الجار والمجرور في(عليه توكلنا) لان التوكل لا يكون إلا عليه وحده لتفرده بالقدرة والعلم القديمين[67] .

وفي قوله تعالى : ((**فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ * وَإِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ**))[الشرح : 7 ، 8] ترى الدكتورة عائشة بنت الشاطئ أن الملحظ البياني في قوله:((وَإِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ)) هو في تقديم ((إِلَى رَبِّكَ)) على الفعل ((ارغب)) ، وهو تقديم يفيد القصر والتخصيص[68]، والأحسن انه مع أفادته غرض الاختصاص الذي أشارت إليه قُدِّمَ لغرض الطلاوة وحسن النظم. وهو ما أكّده

---

[63]) ـ ينظر: البرهان:3/236.

[64]) ـ الكشاف:4/745.

[65]() المصدر نفسه : 2/39 .

[66]() ينظر : المثل السائر : 2/40 .

[67]) ـ ينظر: التعبير القرآني(الدكتور فاضل السامرائي):49.

[68]() ينظر : التفسير البياني للقران الكريم: 1/76 .

الأستاذ فاضل السامرائي فليس كل تقديم للأهمية أو الاختصاص، فـ((قد يكون تقديمه لأمر يقتضيه المقام؛ كقولك:(زيدٌ في الدار)، جوابا عن سؤال(أين زيدٌ؟)؛ و(في الدار زيدٌ)جوابا عن سؤال(من في الدار؟)، فهذا ليس من باب الاختصاص أو غيره، وإنّما قدّمت الذي يعلمه المخاطب وأخّرت الذي يجهله))[69].ويرى القزويني في قوله تعالى : ((**وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلاَدَكُم مِّنْ إمْلاَقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ**))[الأنعام:151] أنّ البلاغة أوجبت تقديم الوعد برزق الآباء وتكميل العدة برزق الأولاد؛ لأنّ في قوله (مِّنْ إمْلاَقٍ) يشير إلى أن الخطاب موجه للفقراء من دون الأغنياء[70] .

ويلاحظ مما سبق أن تقديم الظرف على معموله يكون لإشعار المخاطب بقطع سلسلة الكلام المسترسل بتقديم ما يجب على المتلقي التنبه عليه، إذ لو أُخِّرَ ولم يقطع سلسلة الكلام لم يتنبّه عليه؛ فقطع اللغة المعيارية والانتقال إلى اللغة الإبداعية فيه دلالة على أنّ في الكلام معنًى مهم يجب التنبه عليه، وإلا لم تكن هناك فائدة من التقديم وقطع سلسلة الكلام.

ه ــ تقديم المفعول به على الفعل و الفاعل.

تختلف دلالة التركيب الفعلي باختلاف ترتيب العلاقات بين العناصر المكونة لهذا التركيب وهي:(الفعل)،و(الفاعل)،و(المفعول به)، وقد أجاز النحاة التغيير في الترتيب ليتوسّعوا في الكلام بالتقديم والتأخير ما دام التركيب لا لبس في دلالته بقرينة العلامة الإعرابية، فالفاعل مرفوع، والمفعول منصوب ؛وفي هذه الحالة يتم التفريق بين من قام بالفعل وبين من وقع عليه؛ أما إذا خافوا اللبس لم يُجيزوا إلاّ الترتيب، كما في:(ضرب عيسى موسى)، أو:(ضرب هذا هذا)، فتكون قرينة الرتبة هي المعتمدة في دفع اللبس فالذي يأتي بعد الفعل هو من قام بالفعل وبعده من وقع عليه[71]؛واختلاف الرتبة تبعاً لظاهرة التقديم والتأخير هي سمة أُسلوبية يعمدُ إليها المتكلم لأغراض متعددة ،ففي حال تقديم المفعول به على الفعل والفاعل يكون الغرض (التخصيص)[72] ؛ كما في قوله تعالى:((إِيَّاكَ نَعْبُدُ))[الفاتحة:5].

---

[69]) ــ معاني النحو:1/142.

[70]() ينظر:الإيضاح في علوم البلاغة:96،و دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم(د.منير المسيري):77 .

[71]() ـ ينظر : الأُصول في النحو:2/245، ودلالة الإعراب لدى النحاة القدامى:44.

[72]() ـ ينظر : التلخيص في علوم البلاغة:134.

وفي حال تقديم المفعول به على الفاعل وتوسطه التركيب الفعلي في الفعل المتعدي لمفعول به واحد، يكون الغرض لأهميته أو للعناية به، أو قد يكون المتلقي يريد معرفة من وقع عليه الفعل قبل الفاعل كما في قولنا:(قتل الخارجي فلان)[73]؛فالعلاقة بين الفعل والمفعول به، هي كالعلاقة بين الفعل والفاعل، في أن الغرض من ذكره إفادة تلبُّسِه به، لا إفادة وقوعه مطلقاً[74]؛ قال سيبويه في قولنا: (ضرب زيداً عبدُالله)، إن هذا التركيب :((عربيٌّ جيد كثير، كأنهم إنما يقدِّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهِم ويعنِيانِهِم))[75].

ولتقديم المفعول به في الجملة الفعلية صورتان:

1- تقديم المفعول به على الفعل والفاعل، كما في قوله تعالى:((إِيَّاكَ نَعْبُدُ))[الفاتحة:5]، فيكون التركيب :المفعول به ثم الفعل والفاعل.

2- تقديم المفعول به على الفاعل فقط، وذلك نحو:(ضرب زيداً عمرو) ؛فيكون التركيب: الفعل فالمفعول به ثم الفاعل ، وهو الذي يسميه الجرجاني(تقديم على نية التأخير)؛ لأنك لم تخرج المفعول به عمّا كان عليه من وقوع الحدث عليه[76].

ويأتي التقديم والتأخير في الجملة الفعلية تبعا لمعايير النحاة على النحو الآتي:

أ ـ تقديم المفعول به على الفاعل: وهو أن يتوسط المفعول به التركيب، ولهذا التقديم تبعاً للجواز والوجوب النحويين له ثلاثة حالات: فامتناع تقديم المفعول به على الفاعل، فيما إذا حدث لبسٌ في التركيب، نحو: (قتل عيسى موسى)، أو أن يقع المفعول محصوراً بـ(إنّما) ؛لأنه لو قدّم المفعول على الفاعل لانقلب المعنى المراد، نحو:(إنّما ضرب زيدٌ عمراً) فلو عكس التركيب لأصبح الفاعل محصوراً وأنت تريد حصر المفعول به ؛أو إذا كان كلٌّ من الفاعل والمفعول ضميراً متصلاً، نحو:(أكرمتك)و(استقبلته)؛أو إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً والمفعول اسماً ظاهراً، نحو:(اضربوا زيداً).

---

[73]() ـ ينظر : المصدر نفسه:134- 135.

[74]() ـ ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة :88.

[75]() ـ الكتاب:1/34.

[76]() ـ ينظر : دلائل الإعجاز:106، ودراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة:221.

ووجوب تقديم المفعول به على الفاعل: وذلك إذا كان المفعول ضميراً متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً، نحو:(ضربه زيدٌ)، أو أن يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به كما في قوله تعالى:((وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ))[البقرة:124]، أو إذا كان الفاعل محصوراً كما في قوله تعالى:((إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ))[فاطر:28] وجواز الأمرين:وهو في غير الحالات السابقة، كأن يكون الفاعل والمفعول اسمين ظاهرين، نحو:(ضرب عبدُ الله زيداً)يجوز أن تقول:(ضرب زيداً عبدُالله)[77].

ب ـ تقديم المفعول به على الفعل والفاعل :ولتقديمه ثلاث حالات: فأمّا وجوب تقديم المفعول به على الفعل والفاعل: وذلك إذا كان المفعول به من ألفاظ الصدارة كأسماء الاستفهام أو الشرط، كما في قوله تعالى:((**فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ**))[غافر:81] ،أو بإضافته إلى مستحق للصدارة، نحو:(صاحبَ من تكرم أُكرم)،أو يكون المفعول به ضميراً منفصلاً لو تأخّر وجب اتصاله، كقوله تعالى:((إِيَّاكَ نَعْبُدُ))[الفاتحة:5].

وأمّا امتناع تقديم المفعول به على الفعل:وذلك إذا كان الفعل للتعجب، نحو:(ما أحسنَ صدقَ النضال)، فـ(صدق) منصوب بالفعل ولا يجوز تقديم ما في حيِّز ما التعجبية عليها، أو إذا كان الفعل منصوباً بحرف مصدري، نحو:(يرضيني أنْ تؤدي واجبك)، فلا يجوز تقديم (واجبك) على الفعل حتى لا يفصل بين (أنْ) المصدرية والفعل المنصوب بعدها عند جمهور النحاة، أو أن يكون مفعولاً لفعل الشرط، كما في قوله تعالى:((**مَن يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ**))[النساء:123]، لأنّ أداة الشرط لها الصدارة في الكلام.و جواز التقديم والتأخير: وهو في غير حالات المنع والوجوب ؛ ولأنها مواقع جواز فلا إشكال فيها[78].

وفي الفكر البلاغي ينظر إلى تقديم المفعول لأغراض فقد يأتي تقديم المفعول به على الفعل للاختصاص وهو ابرز غرض في تقديم المفعول به بل في عموم مسائل التقديم ، وذلك نحو قوله تعالى:((**وَاشْكُرُواْ للّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ**))[البقرة : 172] وقوله جلّ وعلا : ((**بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُن مِّنْ الشَّاكِرِينَ**))[الزمر : 66]؛فان حقيقة المعنى المقصود من الآيتين الكريمتين هو الاختصاص، فالله تعالى هو المخصوص وحده بالعبادة دون غيره .

---

[77]() ـ ينظر: شرح الرضي:1/190- 196، والجملة الفعلية:92- 100.

[78]() ـ ينظر: همع الهوامع:3/9- 12، والجملة الفعلية:100- 103.

وقد يكون تقديم المفعول بهِ على الفعل لردّ الخطأ في التعيين جاء في الإيضاح ((وأما تقديم مفعوله ونحوه فلردّ الخطأ في التعيين كقولك (زيداً عرفت) لمن اعتقد انك عرفت إنساناً وانه غير زيد وأصاب في الأول دون الثاني . وتقول لتأكيده وتقريره . زيداً عرفت لا غيره))[79] .

وقد ورد تقديم المفعول بهِ على الفاعل لمزية يقتضيها المعنى المراد بثه في نفس المتلقي ، من ذلك قوله تعالى : ((**وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُواْ الْمَلآئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُواْ عَذَابَ الْحَرِيقِ**))[الأنفال : 50]. قَدَّم المفعول بهِ (الذين كفروا) على الفاعل ؛لان السياق على الذين كفروا ، وتغليظ عقوبة الكفر وبيان عاقبة الكافرين ، وان احتضارهم ليس كاحتضار المؤمنين ، إذ يلقى الكافر عذاباً ومشقة في احتضاره وانه يبدأ صبَّ العذاب عليه حين التوفي . فالمقصود هنا تشنيع حالة الكفر وبيان غلظ عقوبة الكافرين فقدم المفعول بهِ (الذين كفروا) ولو آخره لم يفد هذا المعنى .

كما يتقدم المفعول بهِ على الفاعل تتقدم المفعولات بعضها على بعض كتقديم (الشركاء) على الجن في قوله تعالى : ((**وَجَعَلُواْ لِلّهِ شُرَكَاء الْجِنَّ**))[الأنعام : 100] فالآية الكريمة سيقت للإنكار التوبيخي ، وهو إنكار أن يتخذ لله شريكاً من الجن أو من غيرهم[80] ، أما تقديم (الجن) في قولنا : ((وجعلوا لله الجن شركاء)) فهو إخبار بعبادتهم (الجن) من دون الله، ومن الممكن أن يكون غير الجن قد جعلوهم شركاء، فلما قدّم وأخّر علم أنه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك لا من الجن ولا منم غيرهم[81] .

ان التمعن في هذا النص يفضي إلى أن السمة الأسلوبية البارزة لتقديم الشركاء هي تعني أن يكون الجن شركاء لله ، لذلك وجّه عبد القاهر الاهتمام إليها وتسليط الأفكار عليها ، فضلاً عما يتطلبه هذا التقديم من قيم اقتضاها تعديل الكلام ونظمه وتوجيه دلالته أو معناه توجيهاً صحيحاً ويتحدد هذا بقول عبد القاهر : ((فانظر الآن إلى شرف ما حصل من المعنى بان قدم الشركاء واعتبره فانه ينبهك لكثير من الأمور ويدلك على عظم شان النظم))[82] .

ي ــ تقديم الحال على صاحبها.

الحال ((في اللغة :نهاية الماضي وبداية المستقبل؛ وفي الاصطلاح: ما بيّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا، نحو:(ضربت زيدا قائما)، أو معنًى، نحو:(زيدٌ في الدار قائما)))[83]، وضابطه في المعنى أن يقع في جواب كيف؛ فإذا قلت:(أقبل عبد الله ضاحكا)،فكأن سائلا

---

[79]() الإيضاح في علوم البلاغة: 94.

[80]() ينظر: دلائل الإعجاز : 286؛ و البرهان في علوم القرآن:3/236.

[81]() ينظر: البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن:229 .

[82]() دلائل الإعجاز : 287-288 .

[83]) - التعريفات:86.

سأل :(كيف أقبل) فقلت (ضاحكا)[84].وصاحب الحال قد يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا بحرف جر ؛أما رتبة الحال مع صاحبه فهي على ثلاثة أوجه:

الأول: وجوب التقديم على صاحبها وذلك في حالتين هما: إذا كان صاحبها محصورا، نحو:(ما جاء راكبا إلا زيد).وإذا كان صاحبها مضافا إلى ضمير ما لابس الحال نحو:(جاء زائرا هندا أخوها).

الثاني: وجوب التأخير عن صاحبها وذلك في حالتين هما: إذا اقترنت الحال بـ(إلا) لفظا أو معنًى نحو:(ما قام زيد إلا مسرعا)؛ وذلك لأن المحصور هو الحال. وإذا كان صاحبها مجرور بالإضافة لئلا يفصل بينها وبين المضاف إليه. نحو:(عرفت قيام هند مسرعة).

الثالث: جواز التقديم والتأخير وهو الأصل نحو:(جاء زيد ضاحكا)،و(جاء ضاحكا زيد)؛ فتقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب وتأخيرها جائز[85].

وخطّأ أبو البركات الأنباري(ت577ه) الفرّاء في ذهابه إلى عدم جواز تقديم الحال على العامل سواء كان العامل فيه فعلاً أو معنى فعل، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يتقدم المضمر على المظهر ؛ فانه إذا قال:(راكباً جاء زيدٌ) ففي (راكب) ضمير (زيد) وقد تقدم عليه، وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز؛ **وهذا ليس بشيء**؛ لان (راكباً) وان كان مقدماً في اللفظ إلا انه مؤخر في المعنى والتقدير، وإذا كان مؤخراً في التقدير جاز التقديم،كما في قوله تعالى:((**فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى**))[طه : 67] فالهاء في (نفسه) عائدةً إلى (موسى) إلا إنه لما كان في تقدير التقديم، والهاء في تقدير التأخير جاز التقديم[86].

في حين ذهب الزركشي(ت794هـ) أن تقديم (موسى)(على رسولنا محمد وعلى آله وعليه السلام) في هذه الآية الشريفة هو لمشاكلة رؤوس الآي((فإنّه لو أخّر (في نفسه) عن (موسى)، فات تناسب الفواصل))[87].

ويفصّل **الدكتور فاضل السامرائي** أنّه إذا كان السامع يعنيه بيان حال صاحب الحال قدّمتَ ما يهمّه؛ نحو:(حضر ماشيا محمدٌ)وذلك إذا كان بيان مشي محمد أهمُّ فإذا كان السامع يظنُّ أنّ محمدا حضر راكبا لا ماشيا، قدّمت الحال على فعلها لإزالة الوهم من ذهنه ولإرادة معنى التخصيص، فتقول:(ماشيا قدم محمدٌ)أي لم يقدِم على حال غيرها، فهو لم يقدم راكبا مثلا[88].

والخلاصة: إنّ تقديم الحال على صاحبها وقطع سلسلة الكلام بتقديمها هو لأغراض يتوخاها المتكلم كأن يكون لاختصاص صاحب الحال بهذه الحالة أو لتناسب مقاطع السلسلة في الجرس

---

[84]) - ينظر: شرح المفصل:2/55.

[85]) - ينظر: أوضح المسالك:2/ 88 ــ 90، والهمع: 4/24.

[86]() ينظر:أسرار العربية : 181،وينظر التوجيه الإعرابي لهذه الآية في: البيان في غريب إعراب القرآن: 2/147، وإعراب القرآن (للنحاس):543،ومشكل إعراب القرآن (للقيسي):2/468.

[87]) ــ البرهان في علوم القرآن:3/234، وينظر: التلخيص في علوم البلاغة:136.

[88]) ــ ينظر: معاني النحو:2/254.

الصوتي مما يكون له الأثر العميق في المتلقي؛((وليس ذلك حتما في كل تقديم ورد في موضعه ،بل إن السياق قد يقتضي الحفاظ على تلك الأبعاد المكانية ،مادام المعنى المفاد قد وضح من خلالها وأدى إلى عملية التوصيل بشكلها المكتمل، فتقدم ما كان يحسن تقديمه وتؤخر ما كان يحسن تأخيره))[89].

المبحث الثاني : التقديم والتأخير في النفي.

مفهوم النفي في الاصطلاح النحوي: فهو((عبارة عن الإخبار بعدم صدور الفعل عن الفاعل))[90].

وهو أسلوب لغوي تحدِّده مناسبات القول، وهو أسلوب نقضٍ وإنكار، يعمد إليه المتكلم لإزالة ما في ذهن المخاطب من التصور المخطوء، وهو باب من أبواب المعنى، يلجأ إليه المتكلم ؛لإخراج الحكم من تركيب لغوي مثبتٍ إلى ضدَّه، وتحويل المعنى الذهني الثابت إلى ما يخالفه بصيغة تحتوي على عنصر يفيد معنى النفي[91].

قال ابن يعيش:((اعلم أنّ النفي إنّما يكون على حسب الإيجاب؛ لأنّه إكذابٌ له فينبغي أن يكون على وفق لفظه لا فرق بينهما إلاّ أنّ أحدهما نفي والآخر إيجاب))[92].

ويذكر لنا سيبويه دوران معاني التراكيب النحوية فيما بين الإثبات والنفي تبعا لأداة النفي المستعملة بقوله((إذا قال:(فعل) فإن نفيه(لم يفعل)،وإذا قال:(قد فعل) فإن نفيه(لمّا يفعل)، وإذا قال:(لقد فعل) فإن نفيه (ما فعل)لأنه كأنه قال:(والله لقد فعل)،فقال:(والله ما فعل)، وإذا قال:(هو يفعل)أي: في حال فعل، فإن نفيه(ما يفعل)، وإذا قال:(هو يفعل) ولم يكن الفعل واقعا فنفيه(لا يفعل). وإذا قال:(ليفعلنّ)فنفيه(لا يفعل) كأنه قال:(والله ليفعلنّ) فقلت:(والله لا يفعل).وإذا قال:(سوف يفعل)فإن نفيه(لن يفعل))[93].

أما المحدثون فقسّموا هذه الأدوات على ما هو مختصٌ بنفي الجملة الاسمية أو الفعلية[94]؛ وهو المنهج الصحيح ؛لأنّه يبيّن الأثر التركيبي للأداة في حين ذهب آخرون إلى دراسة كل أداة على نحو مستقل مع بنيان معناها وأثرها[95].

---

[89]) ــ جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربي القديم(د.محمد عبد المطلب):163.

[90]()- التعريفات: 240.

[91]()- ينظر:في النحو العربي نقد وتوجيه: 265، وأسلوبا النفي والاستفهام في العربية: 56.

[92]() - شرح المفصل: 8/107.

[93]) ــ الكتاب:3/117.

[94]() – في النحو العربي قواعد وتطبيق: 117،و154، ودراسات نقدية في النحو العربي: 183.

[95]() - معاني النحو : 4/162-184، ومن نحو المباني إلى نحو المعاني: 233- 253.

أمّا علماء البلاغة والأسلوب فبينوا أنّ للتقديم والتأخير في صيغة النفي دلالاتٍ بلاغية عميقة ، تحمل في تضاعيفها فروقاً دقيقة في استخدامات المتفنن وإفهام المتلقي، وسبيل النفي في الكلام (ما) التي تفيد النفي صراحةً لا ضمناً[96] . والملاحظ على عبد القاهر الجرجاني أنه خصّ من بين أدوات النفي التي عالج نفيها بـ(ما النافية) فقط ولم يعلل ذلك[97]؛ويتعلق هذا المحور في حال النفي بما يقع في حال الإثبات من تقديم الفاعل والمفعول والجار والمجرور وغيرها ، وكذا تقديم ألفاظ العموم ((كل وجميع)) .

1- النفي بين الفعل والفاعل والمفعول به والجار والمجرور :

قد يتقدم النفي الفعل تارةً والفاعل تارةً أخرى ، وتكون دلالة الكلام في كلٍّ منهما ذات مغزى يختلف في الأولى عن الأُخرى ، بحيث يتضح الفرق ما بين قول القائل:((ما ذهبْتُ)) ، وقول الآخر:((ما أنا ذهبْتُ)). أنَّ الأول ينفي عن نفسه فعلاً غير ثابت الوقوع ، أما الآخر فينفي عن نفسه فعلاً ثابت الوقوع ، فتقديم الاسم (الفاعل) – لا شك – مقتضٍ وقوع الفعل وثبوته ، ومن ذلك قول المتنبي:

وما أنا أسقمت جسمي به وما أنا أضرمت في القلبِ نارا

إن هذا السقم الكائن في جسمي وهذا الضعف والهزال واصفرار الوجه لم افعله أنا ، وإنما فعله غيري ، وقوله : ((ولا أنا أضرمت في القلب نارا)) أي إن هذا الجوى وهذا الوجد الذي يستعر في فؤادي لم أشعله أنا ووراء هذا التركيب معنى لطيف هو عجز الشاعر أمام عواطفه المشبوبة التي سببت هذا السقم وهذا الوجد ، وكأنه يقول : ((لو كان الأمر بيدي لأنقذت نفسي من هذا الذي أجده ، ولكن لا طاقة لي بذلك . فالسقم موجود في جسمه غير انه لم يوجده هو ، فهو ينفي عنه الفعل ويثبته لغيره))[98]، ويفهم من كلام الجرجاني أن تقديم الضمير أفاد معنى التخصيص وهو السبب الذي أدى إلى قطع سلسلة الكلام، فلا يفيد الكلام في القطع إلا هذا المعنى وهو إفادة تخصيص المسند إليه بنفي الخبر الفعلي، على حين أثبته لغيره[99]؛ومنه قوله:

وما أنا وحدي قلت ذا الشِعْرَ كُلّهُ ولكن لشعري فيك من نفسه شعرُ

فالشاعر ينفي أن يكون هذا الشعر المشار إليه المعروف لدى المخاطب قد قاله وحده ، وإنّما قال معه غيره ، وهذا الغير هو الشعر نفسه ؛ لأنه شعر شاعر، والشعراء يرددون معانيه وصوره ويعيدونها إلى الممدوح .

ويحدد عبد القاهر في الفرق بين الحالين السابقين أمورا يرى أن الشكّ في هذه الاستعمالات يرتفع بها ، منها : صحة تقديم النفي يليه الفعل لنفي قيام المتحدّث به ، ثم ينفيه عن سائر الناس ، فيقول : ((ما قلت هذا ، ولا قاله احدُ من الناس)) وان خطأ تقديم النفي يليه الاسم أو الضمير

---

[96]() ـــ ينظر : دلائل الإعجاز : 124،و التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية:148.

[97]) ـ ينظر: المصدر نفسه:124 – 127

[98]() ـــ ينظر : المصدر نفسه : 125 .

[99]) ـ ينظر: التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية(د. عبد الفتاح لاشين):149.

((أنا)) ثم الفعل ، أنه يوقع في الخلف الذي هو رديء القول ،ومن ذلك قول قائل:((ما أنا قلت هذا ولا قاله احد من الناس))[100].

ومن هذه الأمور التي يُحدَّدُها **عبد القاهر** في هذا الإطار أيضا إن صحة الكلام قول القائل : ((ما ضربتُ إلا زيداً)) بينما يكون اللغو قوله:((ما أنا ضربت إلا زيداً)) ويعلل ذلك بقوله : ((إن نقض النفي بـ (إلا) يقتضي أن تكون ضربت زيدا وتقديمك ضميرك وايلاؤه حرف النفي ، يقتضي نفي أن تكون ضربته ، فهما يتدافعان))[101] .

فالجرجاني ينطلق في تحديد المعاني العميقة للتراكيب ذات العناصر المنزاحة عن طريق تتبع تولد المعاني فالنظم وهو سلسلة ترابط عناصر التركيب لا يأتي من خارج التركيب ،بل من داخله ،ومهمة الدارس كشف هذه الامتداد الداخلي بكل خيوطه المتشابكة ، وأثره في خلق العلاقات بين المفردات ،ومراقبة التفاعل النحوي داخل الجملة من رصد انقطاع لغة النحو التقعيدي إلى النحو الجمالي؛ فالنحو هو الفارق بين المستويات[102].

وإلى هذا المعنى يذهب الدكتور فاضل السامرائي فالمعنى في قولنا:(ما أنا أخبرته بهذا)؛ يختلف عن معنى قولنا:(ما أخبرته بهذا)؛ لأنّك في الجملة الأولى تعني أنّ هناك إخبارا حصل ولكن لم تفعله أنت، بل فعله غيرك؛ أي فيه تأكيد النفي عنك وتأكيد حصوله عن غيرك في الوقت نفسه؛ أمّا المعنى في الجملة الثانية فيفيد نفي للإخبار عن نفسك؛ أمّا غيرك فقد يكون فعله أو لا[103].

أما المفعول به فيبين الجرجاني الفروق اللغوية الناتجة عن تقديم المفعول به في النفي والعطف عليه((ومما ينبغي أن تعلمه أنه يصح لك أن تقول:(ما ضربت زيدا، ولكني أكرمته)، فتعقب الفعل المنفي بإثبات فعل هم ضده ؛ولا يصح لك أن تقول:(ما زيدا ضربت ،ولكني أكرمته) وذلك أنّك لم ترد أن تقول: لم يكن الفعل هذا ولكن ذاك؛ ولكن أردت أنه لم يكن المفعول هذا؛ ولكن ذاك. فالواجب إذن أن تقول:(ما زيدا ضربت ولكن عَمرا[104].

وكان أستاذنا الدكتور فاضل السامرائي أكثر وضوحا إذ قال:((وذلك نحو قولنا:(ما خالدا أكرمت) فإنّه يفيد نفي الإكرام لخالد وإثباته لغيره، بخلاف ما لو قلت: (ما أكرمت خالدا)فإنّه يفيد نفي الإكرام لخالد ولم تعرض لغيره بإثبات أو نفي؛ لذا يصحّ أن تقول:(ما أكرمت خالدا ولا غيره)، ولا يصحّ أن تقول:(ما خالدا أكرمت ولا غيره) لأن تقديم المفعول به أفاد إثبات الفعل وهو الإكرام فكيف تنقضه؟))[105].

---

[100]() ينظر : دلائل الإعجاز : 125؛و التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية:149.

[101]() ــ دلائل الإعجاز: 126.

[102]) ــ ينظر: قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني(د. محمد عبد المطلب):66.

[103]) ــ ينظر: معاني النحو:4/190.

[104]) ـ ينظر: دلائل الإعجاز:127.

[105]) ــ معاني النحو:4/191.

وحكم الجار والمجرور في جميع ما ذكرنا حكم النصب، فإذا قلت:(ما أمرتك بهذا) كان المعنى على نفي أن تكون قد أمرته بذلك، ولم يجب أن تكون قد أمرته بشيء آخر؛ وإذا قلت:(ما بهذا أمرتك)، كنت قد أمرته بشيء غيره))[106].

وهكذا نجد الجرجاني يقلب وجوه المعاني لاختلاف ترتيب العناصر وإبراز السمة الإبداعية الناتجة عن هذا الاختلاف[107]؛ مع وجوب التنبّه على سمة حَكَمَتْ تحليل الجرجاني وهي الحكم على صحة ترتيب الألفاظ اعتمادا على قصدية المعنى من المتكلم ،فيتولد عن هذا التقديم معاني لو أخطأ المتكلم فيما يريد وما ينطق لاختلطت المعاني في التراكيب، والتبست الدلالات في الأساليب.

ب- النفي المتقدم على صيغة العموم والمتأخر عنها :

يتناول البلاغيون هذا النوع من التقديم والتأخير تحت عنوان مشهور عندهم هو نفي العموم وعموم النفي ، فمن عموم النفي قول القائل : ((كُلُّ هذا لم أفعله)) وهو ينفي الإثبات الخاص ، بحيث لا يصح قوله إذا فعل بعضه . أما نفي العموم فكقول القائل : ((لم أفعل كل هذا)) ولا ينفي قوله إثباتاً خاصاً ، بحيث يصح قوله: ((لم أفعل كل هذا بل بعضه))[108] .

ومذهب عبد القاهر الجرجاني يدور في أن إفادة عموم النفي مبنية على تقديم أداة العموم على حرف النفي لفظاً ورتبة .فإذا عكست ، فقدّمت حرف النفي على أداة العموم انعكس المعنى ، فأفاد نفي العموم[109]. ويرى عبد القاهر أن كلمة (كل) في النفي، إذا أدخلت في حيزه، بان قدم عليها لفظاً كقول أبي الطيب:

ما كلُّ ما يتمنى المرء يدركه تجري الريح بما لا تشتهي السفن

فالمرء يدرك بعض ما يتمنى ، ولا يدرك البعض الآخر ، وفهم من البيت هذا المعنى ، لأنه قدم النفي على أداة العموم . هذا هو مذهب عبد القاهر الجرحاني فإن (كل) أذا قُدِّمت على الفعل المنفي، وأعمل فيها – لان العامل رتبته التقدم على المعمول – كقولك:(كلَّ الدراهم لم آخذ)، بنصب(كل)،فـ(كل) ما زالت داخلة في حيز النفي فأفادت نفي الشمول [110].أما في قولنا:((لم آخذ كل الدراهم))فإن(كل) دخلت في حيز النفي لفظاً وتقديراً، ويكون مسلطاً عليها وعاملاً فيها. ويكون المعنى ، أنني آخذٌ قسماً من الدراهم لا كلَّها ، يقول الجرجاني:((إنا إذا تأملنا وجدنا أعمال الفعل في(كل)والفعل منفي،لا يصلح أن يكون إلا حيث يراد أن بعضاً كان وبعضا لم يكن))[111].

---

[106]) ـ دلائل الإعجاز:127.

[107]) ـ ينظر : المصدر نفسه: 125؛و التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية:151.

[108]() ينظر : علم معاني دراسة – وتحليل ، د. كريمة أبو زيد : 96 .

[109]() ينظر : دلائل الإعجاز:283،و284،و285 ، ودلالات التقديم والتأخير في القران الكريم :75.

[110]() ينظر : أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم ، د. محمود السيد شيخون : 65 .

[111]() دلائل الإعجاز : 278 .

أما إذا خرجت (كل) من حيز النفي لفظاً وتقديراً ، فتفيد معنى غير المعنى الذي ذكرناه ، لكونها تُسلط على النفي وتعمل فيه وفي الفعل ، فيكون الفعل مبنّياً عليها [112]، يقول الجرجاني :((وإذا أخرجت (كلاًّ) من حيز النفي ولم تدخله فيه، لا لفظاً ولا تقديراً كان المعنى على أنك تتبعت الجملة، فنفيت الفعل و الوصف عنها واحداً واحداً، والعلة أن كان ذلك كذلك ، انك إذا بدأت (بكل) كنت قد بنيت النفي عليه، وسلطت الكلية على النفي وأعملتها فيه وإعمال معنى الكلية في النفي يقتضي أن لا يشذ شيء عن النفي))[113].

ونقل الدكتور فاضل السامرائي إشكالا قد يقع من ناحية المعنى القرآني؛ ففي قوله تعالى:((**إِنَّ اللهَ لاَ يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُوْرٍ**))[لقمان:18]،وقوله:((**وَاللهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيْمٍ**))[البقرة:276]؛ إذ يقتضي ذلك إنّ الله يُحِبُّ بعض هؤلاء؛ ويُجيب ((إنّ دلالة المفهوم إنّما يُعوَّلُ عليها عند عدم التعارض، وهو ههنا موجود إذ دلَّ الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقا، وتحريم الكفر والإثم))[114].

ج ـ تقديم الخبر الظرف في النفي.

وجاء النفي بـ(لا) ، وتقدّم خبرها الجار والمجرور على اسمها، كما في قوله تعالى:((**لاَ فِيْهَا غَوْلٌ**))[الصافات:47] خلافا للنفي بـ(لا) النافية للجنس مع اسمها وخبرها في القرآن الكريم في قوله تعالى:((لاَ رَيْبَ فِيْهِ))[البقرة:2]؛ وهذا الفرق في ترتيب معمولي النفي جاء لفرق معنوي؛ قال الزمخشري:((فإن قلت: فهلاّ تقدّم الظرف على الريب، كما قُدّم على الغول في قوله تعالى:(**لا فيها غولٌ**)؟ قلت: لأن القصد في إيلاء الريب حرف النفي ، نفي الريب عنه، وإثبات أنه حق وصدق لا باطل وكذب، كما كان المشركون يدعونه، ولو أولى الظرف لقصد ما يبعد عن المراد، وهو أن كتابا آخر فيه الريب لا فيه، كما قصد في قوله (لا فيها غول) تفضيل خمر الجنة على خمور الدنيا بأنها لا تغتال العقول كما تغتالها هي...))[115].

وعلى هذا المعنى **الزركشي**(ت794ه) إذ ذكر أن الظرف إذا قُدِّم في النفي((فإن تقديمه يفيد تفضيل المنهي عنه، كما في قوله تعالى:((**لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون**)) [الصافات:47]، أي ليس في خمر الجنة ما في خمرة غيرها من الغَول. أما تأخيره فإنها تفيد النفي فقط، كما في قوله تعالى:((**لاَ رَيْبَ فِيْهِ**))[البقرة:2] فكذلك إذا قلنا:(لا عيب في الدار)؛كان معناه: نفي العيب في الدار، وإذا قلنا:(لا في الدار عيب)، كان معناه أنها تفضل على غيرها بعدم العيب))[116].((وعلى هذا الأساس ينبغي أن تعامل مع سياقات التقديم والتأخير بشيء من الحذر...، فمقولة (التقديم للأهمية) ـــ مثلا ـــ تصبح في حاجة إلى مراجعة من خلال رصد حركة الذهن وتوافُقِها مع الحركة الصياغية أفقيا))[117].

---

[112]() ينظر : التقديم و التأخير في القرآن الكريم(د.حميد أحمد عيسى العامري): 89 .

[113]() دلائل الإعجاز : 285 .

[114]() ـــ معاني النحو:4/194.

[115]() ـ الكشاف:1/34.

[116]() ـ البرهان:3/237.

[117]() ـــ البلاغة العربية قراءة أخرى(د. محمد عبد المطلب):237.

وهو ما أكّده أستاذنا الدكتور فاضل السامرائي فليس كل تقديم للأهمية فـ((قد يكون تقديمه لأمر يقتضيه المقام؛ كقولك:(زيدٌ في الدار)، جوابا عن سؤال(أين زيدٌ؟)؛ و(في الدار زيدٌ) جوابا عن سؤال(من في الدار؟)، فهذا ليس من باب الاختصاص أو غيره، وإنّما قدّمت الذي يعلمه المخاطب وأخّرت الذي يجهله))[118]. وهذا التقديم في الإثبات أمّا في النفي، فالفرق بين قولنا:(لا ريب فيه)، و(لا فيه ريب) أنّ تأخير الظرف يفيد نفي الشيء عن المذكور؛ أمّا تقديمه يفيد النفي عن المذكور وإثباته لغيره، فلو قال:(لافيه ريب) في القرآن لنفى الريب عنه وأثبته في غيره من الكتب السماويّة[119].

ويتضح من هذا المبحث أن علماء المعاني كانوا ذوو نظرة دقيقة في بيان الفروق بين اللغة المعيارية النفعية، واللغة الإبداعية التي تنزاح عناصر تركيبها في سلسلة الكلام لإعطاء معنى لم يكن ليوجد لولا هذا الانزياح؛ مع بيان تلك الفروق بين حالتي التركيب في الإثبات أو النفي.

المبحث الثالث: التقديم والتأخير في الاستفهام.

الاستفهام في اللغة: هو طلب الفهم[120]((واستفهمه: سأله أن يفُهمه، وقد استفهمني الشيء فأفهمته وفهّمته تفهيماً))[121]؛والفهم: تصور المعنى من اللفظ، وهو: جودة الذهن من جهة تهيئته لاقتناص ما يرد عليه من المطالب[122].

وفي الاصطلاح :((استعلام ما في ضمير المخاطب، وقيل: طلب حصول صورة الشيء في الذهن، فإنْ كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين شيئين أولا وقوعها فحصولها هو التصديق، وإلاّ فهو تصور))[123]يختلف الاستفهام عن باقي أنواع أساليب الطلب في أنَّ حركة المعنى فيه ، تنتقل من الخارج لتنتقش في الذهن ، في حين أن الأنواع الأخرى ، تنتقل الحركة فيها من الذهن لتتحقق في الخارج ففي الاستفهام تطلب ما هو في الخارج ليحصل في الذهن نقش مطابق له . ومعنى ذلك إن الاستفهام يتعلق أساسا بحاجة المتكلم الذهنية إلى فهم ما يجهله في الواقع الخارجي، فيطلب له تصوراً في ذهنه، ليحصل منه على الفائدة الدلالية المنشودة[124]. وقد أشار سيبويه إلى هذا المعنى((وتقول:(أضربت زيدا أم قتلته)، فالبدء ههنا بالفعل أحسن ،لأنك إنما

---

[118]) ــ معاني النحو:1/142.

[119]) ــ ينظر: المصدر نفسه:1/142.

[120]() ـ ينظر: رسالتان في اللغة: 73، واللباب: 2/129، ونسخ الوظائف النحوية : 99.

[121]() ــ لسان العرب: 12/459 (فهم).

[122]() ــ ينظر: تاج العروس: 17/546 (فهم).

[123]() ـ التعريفات: 22، وينظر: مفتاح العلوم: 415.

[124]() ـــ ينظر : عروس الأفراح : 2/255.

تسأل عن أحدهما لا تدري أيهما كان، ولا تسأل عن موضع أحدهما، فالبدء بالفعل ههنا أحسن))[125].

وإذا كان الاستفهام يخصص في اللغة لفهم ما هو مجهول لدى المتكلم ، فإنَّ المبدع قد يوُسع من دائرته ووظيفته ليربط به معاني كثيرةً تجعله أكثر خصوصيةً للدلالة على إحساسه بالأشياء ، وكيفية رؤيته لها .

فكثيراً ما يكون المتفنن عالماً بمضمون السؤال ، بحيث لا تبدو هناك حاجة إليه ، لكنه يعرضه ليحقق منهُ وظيفة أخرى غير طلب الإجابة تساهم في إضفاء نوع من الحركة الذهنية على الصياغة ، فلا يصل المتلقي إلى تلك الدلالة المقصودة إلا بعد القيام بعدة حركات ذهنية تفسر طبيعة العلاقات الغائبة ، التي تربط بين ظاهرة الصياغة و الدلالة المجازية التي يمكن أن يتوصل إليها .

لذلك رأى البلاغيون أنَّ أسلوب الاستفهام في الاستعمال الأدبي كثيراً ما تتولد منه معانٍ مجازية بمعونة قرائن الأحوال ، تتصل في مجملها إما بالتعبير عن مواقف شعورية لدى المتفنن تعكس إحساسه بالأشياء كالتمني و التعجب ... الخ ، وإنما بإقناع المتلقي و التأثير عليه كالتقرير و الإنكار و التوبيخ وغيرها [126].

1. التقديم والتأخير في الاستفهام الحقيقي :

يحكم الاستفهام بالهمزة مع الفعل الماضي غرض المتكلم إذا تقدم الفعل تارة و الاسم تارة أخرى بعد همزة الاستفهام ، وقد جعل عبد القاهر الجرجاني المستفهم عنه ما يلي الهمزة مباشرة ، فإذا كان الغرض من السؤال متعلقاً بمعرفة الفعل نفسه تقدم ، وإذا كان متعلقاً بالشك في الفاعل يتقدم الاسم بعد الهمزة ويتأخر الفعل ، ومثاله قول القائل : ((أقلت هذا الشعر ؟)) ، لمن شك في القول وقول الآخر : ((أأنت قلت شعراً قط ؟)) لمن شك في الفاعل أهو أم غيره [127].

أما الاستفهام مع الفعل المضارع فهو أما لإرادة الحال أو الاستقبال ، وإرادة الحال شبيهة بما تقدم من الاستفهام و الفعل ماض ، أما إرادة الاستقبال فهو أن يعمد المتكلم بالإنكار إلى الفعل إذا تقدم بأنه لا يكون أو لا ينبغي أن يكون . ومثال الإنكار للفعل بأنه لا يكون قول أمرئ القيس:

أيقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونةً زُرْقٌ كأنياب أغوالِ

فهذا تكذيب منه لإنسان يُهددهُ بالقتل، وإنكار أن يقدر على ذلك ويستطيعه، بدليل أنه قال : ((و المشرفي مضاجعي)) فهذا إنكار تكذيبي بمعنى لا يكون .

ومثال الإنكار للفعل بأنه لا ينبغي أن يكون ، قول عمارة بن عقيل[128] :

أأترك إنْ قلّتْ دراهمُ خالدٍ زيارتَه؟إنّي إذاً للئيمُ

---

[125]) ـــ الكتاب:3/171، وينظر: التقديم والتأخير في القرآن الكريم:131.

[126]() ينظر : دراسات في البلاغة العربية ، (د. عبد العاطي غريب علام) : 43 .

[127]() ينظر: دلائل الاعجاز:112، ومعاني النحو،2/470،و: في النحو العربي نقد وتوجيه:274–275 .

[128]() الكامل في اللغة والأدب ، للمبرد ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم : 1 / 313 .

على معنى لا ينبغي لك أن تفعل شيئا من ذلك .

ففي المثالين الآنفي الذكر نجد أن المبدع قد استغل الاستفهام لتحديد موقف معين له من المتلقي ، بتسليط الإنكار على مضمون الاستفهام الذي يمكن للمتلقي أن يعتقد به ، أو يقدم على فعله ، أو بتقريع المتلقي لحمله على عدم فعله في المستقبل ، وبهذا السلوك اللغوي ، يدخل السامع في مشاركة فعلية في إنتاج الجملة الاستفهامية فيكون أكثر التصاقاً بمضمون الكلام وأقوى فاعلية في استيحاء المعنى المراد ، والعلاقة بين الاستفهام والإنكار تأتي من الملابسة الدلالية القائمة بينهما . ويرى **الدكتور عبد الفتاح لاشين** أنَّ الاستفهام في بيت عمارة بن عقيل ليس عن الفعل (وهو الترك) ، ولاعن الفاعل (وهو المتكلم) ولا يطلب تعيين واحد منهما ، لأن المتكلم متصور لكليهما ، وإنما الشاعر يسأل عن نسبة ترك الزيارة للمتكلم ، و الإجابة تكون بـ (نعم أو بلا) وهذه الهمزة هي همزة تصديق [129] .

وطبقاً لهذ الفهم فإن الاسم يتقدم على الفعل بعد همزة الاستفهام بغرض السؤال عن جنس الفاعل مع اليقين بوقوع الفعل ، فيقال:((أرجل جاءك؟)) أي: أم أمرأة ، أو : ((أزيد جاءك أم عمرو ؟)) وكذا إذا تقدم الاسم الموصوف بوصف مفرد ، أو بوصف جملة ، فيكون السؤال حينئذ عن الفاعل لا عن الفعل ، ومثاله قول القائل : ((أرجل طويل جاءك أم قصير ؟)) كان السؤال عن الجائي كان من جنس طوال الرجال أم قصارهم ؟ ، وقوله : ((أرجل كنت عرفته من قبل أعطاك هذا أم رجل لم تعرفه ؟)) كان السؤال أيضاً عن المعطى : أكان معروفاً للمعطى أم مجهولاً لديه [130] .

ب ـ التقديم و التأخير في الاستفهام التقريري:

التقرير : احد المعاني التي يخرج الاستفهام عن حقيقته إليها ، فإن الاستفهام لا يكون حقيقياً إلا إذا كان المتكلم جاهلاً بالمسؤول عنه ، أما التقرير فإن المتكلم عالم به ولكنه يريد حمل المخاطب على الإقرار، وإلجاءَه إلى ذلك لغرض يكون فيه السامع منكراً لوقوع الفعل من المخاطب ، ولا يختلف الغرض من تقديم الفعل تارة و الاسم تارة أخرى ، بعد همزة الاستفهام التقريري عنه في الاستفهام الحقيقي ، من حيث انشغال المبدع بالمتقدم ، والتركيز عليه، إلا أن الاستفهام للتقرير قد يتجاوز مجرد الاستفهام و الاستفسار إلى تحقيق غرض آخر، وهو إقامة الحجة على الفاعل ، والسعي نحو إقراره بالفعل إذا تقدم الاسم بعد همزة الاستفهام [131].

ونرى أن دلالة الإقرار هي من الدلالات التي تتعلق بجانب المتلقي ، وفي التقرير يتم حمل المخاطب على الإقرار بنفسه بالمعنى الذي تحمله جملة الاستفهام إثباتاً أو نفياً وذلك لإزالة شك قد يتبادر إلى ذهن السامع أو لتلذذ بسماع ذلك منه ، من ذلك قوله تعالى على لسان الكفار:**((أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيْمُ))**[الأنبياء : 62]. فالاستفهام هنا لم يُحمَل على المعنى الحقيقي، إذ إنهم لم يستفهموا أوقع كسر الأصنام أم لا ؟ لأنهم يعلمون ذلك، وهو ماثل أمامهم،

---

[129]() ينظر: المعاني في ضوء أساليب القرآن(د. عبد الفتاح لاشين):129،وينظر دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم ، دراسة تحليلية : 71 .

[130]() ينظر : دلائل الإعجاز : 142 – 143 .

[131]() ينظر : دراسات في البلاغة العربية : 48 .

بل أرادوا أن يقر لهم إبراهيم (عليه السلام) بأنه قد فعله، لذلك كان رده عليهم قائلاً:((**بَلْ فَعَلَهُ كَبِيْرُهُمْ هَذَا**))[الانبياء : 63]؛نفياً لما طلبوه من نسبة الفعل إليه دون غيره، فدلّ ذلك أن المطلوب التقرير بالفاعل لا بالفعل [132]،وإلى هذا المعنى ذهب الدكتور فاضل السامرائي((فهم لا يسألونه عن وقوع الفعل، لأنّهم يعلمون أنّ الفعل وقع وقد شاهدوه، ولكنّهم يسألونه عن الفاعل))[133].

جـ. التقديم والتأخير في الاستفهام الإنكاري.

الإنكار : أحد المعاني التي يخرج الاستفهام عن حقيقته إليها ، وهو إما تكذيبي بمعنى النفي ، وإما توبيخي . وعلماء البلاغة يرون أن الاستفهام الإنكاري ، كالاستفهام الحقيقي والتقريري ، يجب أن يلي الاسمُ همزة الإنكار سواء أكان فاعلاً ، أم مفعولاً ، أم غير ذلك [134].

فمن صور إنكار الفاعل قوله تعالى : (**قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا أَنزَلَ اللّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَاماً وَحَلاَلاً قُلْ آللّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللّهِ تَفْتَرُونَ**)[يونس : 59].فهذا إنكار للفعل في صورة إنكار الفاعل ، وهذا أبلغ ؛ لأن المقصود نفي الإذن من أصله ، فإنه لا آذن في التحليل و التحريم إلا الله ، فإذا نفى أن يكون لله إذناً فقد انتفى الإذن وأتى الكلام في صورة نفي الفعل لا الفاعل ، ليكون أبلغ في نفي الفعل[135] .

ومن صور إنكار المفعول قوله تعالى : ((**قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الأُنثَيَيْنِ**))[الأنعام : 143]. فعند إنعام النظر في الآية الكريمة ، نلحظ أن المقصود من النفي نفي الفعل، ولكن لم يُقدم الفعل على الهمزة ، بل أخرج الكلام في صورة نفي المفعول دون الفعل ، ليكون أبلغ في نفي الفعل ، فإن نفيه حينئذٍ يكون بطريق الكناية و اللزوم وذكر الدعوى مع دليلها كأنه قيل : لو كان هنالك تحريم لكان متعلقاً بواحد من هذه الأمور ، لكن واحداً منها ليس بمحرم ، فليس هناك إذن تحريم ، وذلك أنهم كانوا تارة يحرمون ذكور الأنعام وتارة إناثها ، وتارة ما في بطون الإناث ذكوراً كانت أم إناثاً أم مختلفة ، وينسبون ذلك إلى الله ، فردَّ الله عليهم إفكهم بإنكار محل التحريم[136].

وهنا صورة أخرى من إنكار الفعل: فقد يلي همزة الإنكار الاسم سواء أكان فاعلا أم مفعولا والمراد إنكار أصل الفعل، ففي قولنا:(أزيدا ضربت أم عمرا)؛ فالفعل دائر بين اسمين لا يتجاوزهما فإذا أنكروا وقوعه من أحدهما أو على أحدهما لزم إنكار الفعل[137].ومنه قوله تعالى :((**فقالوا أبشرا منا واحداً نتبعه**))[القمر : 24]، وذلك لأنّهم بنوا كفرهم على أنه من كان مثلهم

---

[132]() ينظر : دلائل الإعجاز : 113 – 114 ، وأسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم : 16 ، التقديم والتأخير في القرآن الكريم : 133 .

[133]) ــ معاني النحو:4/231.

[134]() ينظر : دلائل الإعجاز : 120 ، وعروس الأفراح : 2 / 301 ، و البرهان : 2 / 331 .

[135]() ينظر : الكشاف : 2 / 353ــ 354 .

[136]() ينظر : دلائل الإعجاز : 115 .

[137]) ــ ينظر: التقديم والتأخير في القرآن الكريم:137

بشراً لم يكن بمنزلة أن يطاع ويُتبع ، ويُنتهى إلى ما يأمر ، ويُصدق أنه مبعوث من الله تعالى، وأنهم مأمورون بطاعته[138].

وتأسيساً على ما تقدم فإن التقديم والتأخير في الاستفهام الإنكاري يحقق غرض ردع المتكلم عمّا يخوض فيه، فإذا تقدم الفعل في أمر محال، فهو إنكار لوقوعه، كقولنا:((أتصعد إلى السماء؟))، وإذا تقدم الاسم فهو إنكار لقدرة الفاعل على القيام بمثل هذا الفعل المحال، كقولنا:((أأنت تصعد إلى السماء؟))[139].ونلحظ مزية أخرى للاستفهام الإنكاري، وهي أن أسلوبه يُشعر بثقة المتكلم، وأنه لا يخشى تكذيباً لإيهامه أن السامع أعلم منه بحقيقة الأمر، ولذلك يطلب منه الجواب بحسب الظاهر.

وزاد الدكتور فاضل السامرائي في مبحث الاستفهام تقديم المفعول به في التركيب؛ فالفرق بين قولنا:(أمحمداً أكرمتَ؟)، و(أأكرمتَ محمداً؟)؛ ففي الجملة الأولى أفاد تقديم المفعول به معنى أنّ السائل يعلم أنّ المخاطب أكرم شخصا فهو يسأل:أهو محمد؛ أمّا الجملة الأخرى فهو يسأل عن أصل الإكرام، وليس فيه دلالة على أنّ السائل يعلم أنّه وقع إكرام أم لا. وفي تقديم الظرف قال: الفرق بين قولنا: (أإلى الموصل سافرت؟)،و(أسافرت إلى الموصل؟)ففي الجملة الأُولى السؤال عن جهة السفر، وفي الأُخرى السؤال عمّا إذا سافر للموصل أم لا[140].

ملحق البحث: عن تقديم النكرة و (مثل) و (غير) على الخبر.

أولا: تقديم النكرة:

تتقدم النكرة في الكلام إذا كان المبدع يريد إعلام المتلقي عن جنس المتقدم، كقولهم : ((رجل جاءني)) لإعلام السامع وتنبيهه إلى أن الآتي من جنس الرجال لا النساء ، فقدّمت النكرة للتنبيه [141] ، وإذا لم يكن ذلك غرض المتكلم وجب أن يأتي في كلامه على الأصل ، فيقول : ((جاءني رجل))، فإذا وصفت النكرة تطرق التنبيه إلى مضمون الوصف لا إليها فان قيل : ((رجل طويل جاءني)) فإن القول متوجه به إلى من ظن أن الجائي قصير أو من نزل منزلة الظان لذلك [142]. ويقترب ذلك من القصر بالاستثناء عند تأخير النكرة، حين بقول القائل:((ما أتاني إلا رجل))، فالمعنى قصر الإتيان على الرجل لدفع توهم السامع أن الآتي امرأة[143].

في حين يرى الدكتور فاضل السامرائي أنّه من المعلوم أنّ الابتداء بالنكرة إذا لم يكن لها مسوّغ وجب تقديم الخبر شبه الجملة؛ فتقول:(في الدار رجلٌ) فتقديم الخبر هنا واجب وليس لأمر بلاغي؛ فلا يسأل عن الغرض بل عن سبب التقديم؛ أمّا التعبير الطبيعي عنده هو تقديم المبتدأ النكرة على الخبر، فتقول:(زيدٌ في الدار) فهذا إخبار أولي والمخاطب خالي الذهن، فإذا قلت:(في الدار زيدٌ) كان المعنى أنّ المخاطب ينكر أن يكون زيدٌ في الدار، أو يظنّ أنّه في

---

[138]() ينظر : دلائل الإعجاز: 122 .

[139]() ينظر : المصدر نفسه : 120 .

[140]() ـــ ينظر: معاني النحو:4/232.

[141]() ينظر : دلائل الاعجاز : 142 ، و الايضاح : 1 / 143 .

[142]() ينظر : المصدر نفسه ، 143 .

[143]() ينظر : المصدر نفسه ، 143 - 144 .

المكتب مثلا فهو من باب الاختصاص[144].وطبقاً لما تقدم نلحظ أن في ذلك إيماء وتصريحاً بقيمة هذه الفروق في التعبير، التي تُعد ثمرة دراسات جادة في الجملة العربية ((وليس من العبث أن يشغل البلاغيون – وفي مقدمتهم الجرجاني - أنفسهم بهذه المسألة أو غيرها من المسائل الأخرى المتصلة بالأساليب لولا أن لكل تعبير معناه ، ولكل وضع هدفه ومغزاه . وفي ذلك اتساع في القول وقدرة على التعبير))[145].

ثانيا: تقديم (مثل) و (غير).

يرى عبد القاهر الجرجاني أن(مثل)و(غير) وهما اسمان من اللازم تقديمهما، يقول:((فأنت إذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان أبداً على الفعل إذا نُحي بهما هذا النحو ...وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما إذا لم يُقدّما))[146]، ومثل الجرجاني لذلك بقول المتنبي:

مثلك يثنى الحزن عن صوبه ويسترد الدمع عن غربه

أي أنت قادر على أن تكفّ الحزن بصبرك وثباتك ، فلا تدع النفس تبلغ في أحزانها مداها وتسترد الدمع عن جريانه ، فالمتنبي لا يقصد أن هناك شخصاً يماثل سيف الدولة في منع الدمع عن انهماله . وإنما يريُد المخاطب.

وفي (مثل وغير) مذهبان في التقديم والتأخير، الأول: يوجب تقدمهما إذا خرجتا عن معناهما الظاهر (كإثبات الشيء لك لا لغيرك) أي يكون الحكم على ما أضيفت إليه كل منهما هو المقصود من الكلام بطريق الكناية ، و الثاني جواز تقديمهما أو تأخرهما إذا كانا على المعنى الظاهر[147].

ويرى أحد البلاغيين المحدثين أنّ العرب أثرت تقديم هذين اللفظين،((مثل وغير)) إذا استعملا في إثبات الحكم على سبيل الكناية لا على سبيل التعريض بأحد، وأن الغاية التي يحققها تقديم هذين اللفظين هي إن التقديم للتقوية ملائم للكناية من حيث إنّها هي أيضا تفيد تقوية الحكم وتثبيته، إذ هي تفيد إثبات الحكم بالانتقال من الملزوم إلى اللازم فإثبات الحكم فيها كإثبات الدعوى بالدليل والبرهان، أي إن أبلغية الكناية من جهة أنها كدعوى الشيء ببينة، فقولنا: ((مثلك يرى الود)) بمثابة أن نقول:((أنت ترعى الود لان من يماثلك يرعى الود)) فهي دعوى مشفوعة ببينة.

والدعوى المشفوعة بالبينة أكثر توكيدا وأقوى من دعوى لا تؤيدها بينة؛ وإذن فالكناية والتقديم هنا يتضامنان في إثبات الحكم بالطريق الأبلغ وهو طريق التقرير والتثبيت[148]

إما إذا ورد تقديم احد هذين اللفظين بطريق التعريض الذي هو ضد التصريح فقد افتقد الأسلوب جمال الكناية واضطربت الغاية من التقديم[149]. وهو ما أكّده الدكتور فاضل السامرائي

---

[144]) ــ ينظر: معاني النحو:1/140.

[145]() أساليب بلاغية ، د. أحمد مطلوب : 175 .

[146]() دلائل الإعجاز : 140 .

[147]() ينظر : البلاغة فنونها وأفنانها ، د. فضل حسن عباس : 227 .

[148]() ينظر : أساليب بلاغية ، د. احمد مطلوب : 170،و:أسرار التقديم والتأخير في لغة القران الكريم:62.

[149]() ينظر: علم المعاني ، د. درويش الجندي : 86 .

مبيّنا الفروق الدلالية في التركيب قبل التقديم وبعده، فبعد أنّ أكّد على أنّ لفظتي (مثل)، و(غير) ممّا أستُعمل بكثرة عند العرب مقدّما، وهذا التقديم يجب أن يكون لمعنى الكناية من غير تعريض، تقول: (مثلك يرعى الحق والحرمة) فلا يقصد به إنسانا غير المخاطب ،ولكنّه عدل من الضمير إلى لفظ (مثل) لإفادة أنّ من كان مثله في المنزلة والصفة يفعل مثل هذا الفعل؛ أو لا يفعله في نحو قولك:(مثلك لا يقول هذا).

والفرق بين قولك:(أنا لا يقول الباطل) وقولك:(غيري يقول الباطل)؛ أنك في الجملة الأولى نفيت الأمر عن نفسك مباشرة باستعمال الضمير(أنا)، في حين أنّك في الجملة الثانية أسندت هذا الفعل لغيرك، وأنت لا تقصد به إنسانا معينا؛ وكأنّك قلت: إنّ الذي يغايرني في خلقي وحالي هو الذي يقول الباطل، فتنفي الفعل عن نفسك بطريق غير مباشر.

وأكّد الدكتور فاضل السامرائي أنّك إذا أردت هذا المعنى ــ وهو النفي أو الإثبات بطرق غير مباشرــــ لابدّ من تقديم لفظي (مثل)، و(غير)؛ فلا تقول:(يرعى الحرمة مثلك)، ولا(يقول الباطل غيرك) بالمعنى والقصد الذي ذكرناه[150].

الخاتمة :

وبعد هذه الرحلة الماتعة والمهمة في معاني التقديم والتأخير النحوية، نوجز النتائج بالآتي:

1 ـ إنّ التقديم والتأخير أسلوب تتقاطع فيه العلاقات النحوية ؛لإبراز جمالية النص عبر الخروج عن نظم اللغة المعيارية إلى اللغة الإبداعية؛ وهو أسلوب وضع لبناته الأولى علماء النحو وذلك بإبراز ضوابط الرتبة المحفوظة وغير المحفوظة.

2 ــ من البحث تبين الدور الريادي الذي لعبه إمام النحاة سيبويه في وضع الرؤى الذهنية عند المتكلم في خلخلة العلاقات على مستوى النص ؛للوصول إلى المعنى الذي أراده، كما في بيانه أن العرب يقدمون الذي ببيانه هم أعنى ، وكيف أن المتكلم في تقديم الفعل أو الفاعل بعد أداة الاستفهام يريد إصابة معنى لم يكن لولا هذا العدول التركيبي.

3 ـ كان لدور علماء البلاغة والأسلوبية أثر فاعل في بيان المعاني وقصدية المتكلم من قيامه بانزياحاتٍ على مستوى النص للتوصل إلى معانٍ لم يكن من الممكن الوصول إليها؛ ولا سيما

---

[150]) ــ ينظر: معاني النحو: 1/149.

الإمام عبد القاهر الجرجاني فقد كانت تصوراته تمثل حجر الزاوية الذي انطلقت منه آراء علماء البلاغة بعده.

4 ــ كان للمنهج الذي اتبع الجرجاني أثر كبير في إثراء مبحث التقديم والتأخير بخبايا أسلوبية، انطلق منها علماء الأسلوب المحدثين ،في بيان الكيفية التي يتم بها قطع سلسلة الكلام بانزياح أحد عناصرها تقديما أو تأخيرا وما يتولد عنه من معانٍ أسلوبية، فقد جعل الجرجاني البلاغيين القدامى والأسلوبيين المحدثين يضعون أيديهم على الأسلوب الأمثل في التعامل مع علوم البلاغة بعامة ومعاني النحو بخاصة.

5ــ تمثّل الإشكال اللغوي في التقديم والتأخير بين اللغة المعيارية المتمثلة بضوابط الجواز والوجوب النحويين، وبين نظرة علماء المعاني والأسلوبية الذين ينطلقون في تحليلهم إلى أبعاد إبداعية في النص ، وهو ما تمثّل بأوضح صورة في تقديم طرفي الإسناد إذا كانا معرفتين في الإثبات كما مرّ معنا في البحث.